الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح

تأليف العلامة

محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر الأزهري السنباوي المالكي

المغربي الأصل المصري الدار الشهير بمحمد الأمير

المتوفى سنة (١٢٣٢هـ)

دراسة وتحقيق

ياسين أزكاغ المكناسي

تقديم

الشيخ العلامة/ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني

حفظه الله



تَقْديم
الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب..

النظم التعليمي كثير، تعاطاه مبكرًا من القرن الرابع الهجري إلى الآن جمهور غفير من العلماء، فالمرمى من ورائه إلى التقريب والتسهيل لميل النفس إلى النظم أكثر من النثر، وقد نظموا في كل العلوم، وكان الأغلب عليهم بحر الرجز لسهولته، ونظموا في غيره من البحور، وتظرف بعضهم فمزج الفن بالغزل استجلابًا لسرور الطلبة، وتخفيفًا من معاناتهم، وإمعانًا في التظرف، فسمى ابن فرح معشوقه «ابراهيم» في البيت الأخير من نظمه، وأعرف ممن نحى هذا المنحى الشيخ حسن العطار شيخ الجامع الأزهر المتوفى سنة 1250 فنظم رائية جميلة من الطويل ضمنها معظم أبواب النحو، وهي مطبوعة شرحها شيخ شيوخنا أبو حامد البطاوري شيخ علماء الرباط، وقبله نظم أبو القاسم أحمد ابن فرْح بن أحمد اللخمي الإشبيلي المالكي المتوفى سنة 699هـ لامية من الطويل في ألقاب الحديث اشتهرت بـ«غرامي صحيح»، ولجمالها وخفتها على النفوس أقبل الناس إليها حفظًا وتدريسًا وشرحًا، ولعل أول من شرحها بدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة المتوفى سنة 733 وسمى شرحه «زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح» وقد طبع شرحه وهو مختصر بأوروبا، ويلاحظ أنه يقرأ (ابن فَرَح) بفتح الراء، والصواب أنه بسكونها، وشرحها بعده أبو العباس ابن قنفذ القسنطيني المتوفى سنة 810هـ وسمى شرحه «شرف الطالب في أسنى المطالب»، وهو مخطوط، يليه محمد بن إبراهيم التتائي المصري وشرحه «البهجة السنية في حل الإشارات السنية» مخطوط، ومن شراحها الشيخ محمد السفاريني الحنبلي، وشرحه مطبوع، وقد ألهم الله تعالى أخانا الداعية الأستاذ الفاضل السيد ياسين بن سعيد أزكاغ المكناسي العناية بشرح الفقيد الشهير محمد

ابن محمد الأمير المصري (الكبير) على منظومة ابن فرْح المسمى «الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح»، فعكف على ضبطه وتحقيقه، معتمدًا على نسختين[1]، وبذل جهدًا كبيرًا في المقابلة والتعليق، وشرح الإشارات، وإيضاح المبهمات، وأربى بتعاليقه على جهد المؤلف، وأثرى الشرح بفوائد فرائد، وشوارد زوائد، فجاء الشرح كافيًا للشادي، وقرة عين للصادي، وليس زيادة من المادة، وإضافة فارغة إلى سلسلة الشروح والحواشي، كما هو الغالب على معظم هذا النوع من المؤلفات، والشروح والحواشي والمختصرات، التي اشتكى منها ولي الدين عبد الرحمن ابن خلدون رائد علم الاجتماع في مقدمة تاريخه، وأعلن أنها أفسدت العلم ورجعت به إلى الوراء، على أن لكل قاعدة استثناء كما يقال، فقد يوجد في المتأخرين من يفوق سلفه من المتقدمين، وهذا ابن خلدون نفسه نوه كثيرًا بابن هشام المصري صاحب (المغني)، وأجاز شهادة من صرح بأنه أنحى من سيبويه، وهكذا يوجد في كل علم وفن من تحلم به الأيام، وتغضي عنه عين الزمان، فينبغ نبوغًا فريدًا، ويلفت الأنظار قريبًا وبعيدًا، وأحسب أن للأمير في شرحه هذا نفحة سرية أفعمته نفعًا وخيرًا، وتلقى منها صاحبنا المؤيد ياسين أزكاغ نورًا وبرهانًا أضفى منهما على أبحاثه وحواشيه ما يطرب القارئ المبتدي، ويقنع الباحث المهتدي.

والله وحده أسأل أن ينفع بهذا الشرح المبارك بحواشيه، وأن يجازي الأخ المحقق خيرًا على ما بذل من جهد في خدمة أصول حديث نبينا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ آلِهِ وَسَلَّمَ، وأن ينفعنا بما علمنا ويزيدنا علما وتوفيقًا.. والسلام.

تطوان – صباح يوم الاثنين 23 ذي القعدة 1431هـ

أبو أويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني

(1) وقد كان هذا في أول الأمر، ثم وقفت بحمد الله على نسخة ثالثة فاعتمدتها أيضًا.



مقدمة المحقق

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد...

فإن علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلَّا كل حَبْر، ولا يحرمه إلَّا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على ممر الدهر[1].

ألف فيه العلماء الأسفار، وقطعوا من أجله الفيافي القفار، وبذلوا فيه الغالي والنفيس، حتى حررت قواعده ومهماته، ثم تتابع العلماء في التأليف فيه، كل يدلي بدلوه ويشمر عن ساعد جده، ومن هؤلاء الأعلام:

الإمام شهاب الدين بن فرح الإشبيلي الذي نظم قصيدة رائعة بديعة، جمع فيها غالب أنواع علم الحديث.

قال عنها المؤرخ أبو العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني في (نفح الطيب): «وقد شرح هذه القصيدة جماعة من أهل المشرق والمغرب، يطول تعدادهم، وهي وحدها دالة على تمكن الرجل رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[2].

---

(1) «تدريب الراوي» (1/ 33)، تحقيق الشيخ طارق عوض الله.

(2) (2/ 531).

ولبلاغة هذه القصيدة وسلاستها وعذوبة ألفاظها نالت الحظ الأوفر والنصيب الأكبر، قال ناصر الدين الدمشقي: «ولقد حفظها جماعة، وعلى فهمها عولوا»[1].

وقد تصدى لشرحها والتعليق عليها علماء أجلاء منهم[2]:

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي المتوفى سنة 744هـ.
- عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن جماعة الكناني المتوفى سنة 819هـ.
- زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة 879هـ.
- محمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي المتوفى سنة 942هـ.
- شمس الدين أبو الفضل محمد بن محمد الدلجي العثماني الشافعي المتوفى سنة 947هـ أو 950هـ.
- عمر بن عبد الله الفهري المالكي المتوفى سنة 1188هـ.
- محمد بن عبادة بن بري المصري العدوي المتوفى سنة 1193هـ.

وكان ممن شرحها الإمام محمد بن محمد الأمير الكبير السنباوي المالكي المغربي المتوفى سنة 1232هـ.

وحرصًا مني على الأجر، ورغبةً في نشر العلم بين طلابه، وخدمة لعلماء بلدي المغرب الحبيب، ووفاءًا لحقهم؛ عقدت العزم على تحقيقه والتعليق عليه معتمدًا في ذلك على ثلاث نسخ خطية عريقة .

فإن وفقت في هذا العمل فالفضل من الله، وإن كانت الأخرى؛ فالله أسأل وبه أتوسل أن يغفر لي ما زل به القلم، والصدر رحب والأذن صاغية لكل نقد علمي بناء يهدف إلى الإصلاح وإعادة البناء.

---

(1) «شذرات الذهب» (5/ 444).

(2) انظر: «مجموع فيه من نوادر تراث المالكية» ص(138-139) بعناية: محمد بن شايب شريف الجزائري.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى شيخي الحبيب العلامة المفضال محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني، والشكر موصول أيضًا لأستاذي الفاضل أحمد أوطاح السبتي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



ياسين بن سعيد أزكاغ

مكناس في 5 شوال 1431

الموافق لـ 14 شتنبر 2010 - المغرب

القِسمُ الأوَّل

الدراسة

ترجمة العلَّامة محمد الأمير الكبير، والتعريف بكتابه «الشرح المليح»

الفَصْلُ الأَوَّلُ

في سيرته الذاتية

اسمه ونسبه ولقبه وأصله وكنيته ومذهبه:

هو محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز بن محمد السنباوي المغربي الأصل المصري الدار، الأزهري، الشهير بالأمير الكبير، أبو عبد الله، المالكي[1].

ولادته:

ولد محمد الأمير في شهر ذي الحجة سنة أربع وخمسين ومائة وألف في ناحية سنبو بمصر.

صفاته الخلقية:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ رقيق القلب، لطيف المزاج، حسن الخلق، شهد مشايخه بفضله وحسن سمته وصلاحه[2].

أسرته:

لم تزودنا المصادر بشيء عن أسرته، والظاهر أنه نشأ في بيت علم وديانة وعفاف، وقد اشتهر بالأمير، وهو لقب جده الأدنى أحمد؛ وسببه أن أحمد وأباه عبد القادر كان لهما إمرة بالصعيد[3].

---

(1) انظر: «تاريخ الجبرتي» (3/ 401)، «فهرس الفهارس» (1/ 133)، «الفكر السامي» (4/ 354)، «الأعلام» (7/ 71)، «شجرة النور الزكية» (1/ 520).

(2) انظر: «تاريخ الجبرتي» (3/ 402 - 403).

(3) انظر: «تاريخ الجبرتي» (3/ 402).

وفاته:

توفي يوم الاثنين عاشر ذي القعدة سنة 1232هـ، بعدما ضعفت قواه وازداد أنينه، وتراخت أعضاؤه، وكثر عليه الأسف، ودفن بالصحراء في مشهد حافل بجوار مدفن الشيخ عبد الوهاب العفيفي[1].

ثناء العلماء عليه:

1- قال عنه الحجوي في (الفكر السامي): «ذائع الصيت، كبير القدر، مشارك في العلوم، له التآليف النافعة كمجموعه الذي حاذى به مختصر خليل وشرحيهما وغيرهما»[2].

2- وقال الكتاني في (فهرس الفهارس): «وقد أنشدني صهرنا الفقيه الناسك أبو العلاء إدريس بن محمد بن طلحة لنفسه في حق المترجم ومصنفاته الكثيرة:

كلام الأمير أمير الكلام ... فلا حشو فيه ولا ما يلام
إذا رمت تحقيق مسألة ... فلازم تآليفه والسلام»[3]

3- وقال الجبرتي في (تاريخ عجائب الآثار): «العالم العلامة الفاضل الفهامة، صاحب التحقيقات الرائقة، والتأليفات الفائقة، شيخ شيوخ أهل العلم، وصدر صدور أهل الفهم، المتفنن في العلوم كلها، نقليها وعقليها وأدبيها»[4].



(1) انظر: «تاريخ الجبرتي» (3/ 403)، «شجرة النور الزكية» (1/ 522).
(2) (2/ 354).
(3) «فهرس الفهارس» (1/ 134).
(4) (3/ 401).

الفَصْلُ الثَّانِي
في سيرته العلمية

نشأته العلمية:

نشأ العلامة محمد الأمير نشأة طيبة، حفظ القرآن قبل تسع سنين، وحبب إليه طلب العلم منذ الصغر، فأول ما حفظ من المتون العلمية: (متن الأجرومية)، و(الأربعين النووية).

ثم ترقى في مراتب الطلب، وتصدر للتدريس في حياة شيوخه، وذاع صيته وشاع بعد وفاتهم، خصوصا في بلاد المغرب[1].

رحلاته العلمية:

لم تحدثنا المصادر عن رحلاته العلمية، ولعله رَحِمَهُ ٱللَّهُ كغيره من العلماء لم يحصل له شرف الرحلة في طلب العلم، بيد أنه لازم دروس علماء بلده -وهم كثير- منهم الشيخ الصعيدي الذي كان له كبير الأثر في شخصيته ونبوغ فكره.

شيوخه:

تلقى محمد الأمير الكبير العلم على يد علماء أجلاء، فقرأ عليهم واستفاد منهم، وعلى رأسهم:

۞ **علي بن العربي السقاط**: وهو العلامة الإمام علي بن العربي بن علي بن العربي الفاسي، الشهير بالسقاط، توفي في أواخر جمادى الأولى سنة 1183هـ[2].

---

(1) «تاريخ عجائب الآثار» (3/ 402).

(2) «تاريخ عجائب الآثار» (1/ 266-267).

۞ **علي العدوي الصعيدي:** هو العلامة شيخ الإسلام، إمام المحققين علي بن أحمد ابن مكرم الله الصعيدي العدوي المالكي، أول من تولى مشيخة المالكية بالأزهر، توفي سنة 1189هـ[1].

۞ **محمد التاودي بن سودة:** هو الفقيه المحدث، عالم المغرب أبو عبد الله محمد ابن الطالب بن سودة المري الفاسي التاودي، انتهت إليه رياسة العلم في المغرب، توفي سنة 1209هـ[2].

۞ **حسن الجبرتي:** هو الإمام النحرير حسن بن برهان الدين إبراهيم بن الشيخ العلامة حسن بن الشيخ نور الدين علي بن الولي الصالح شمس الدين محمد بن الشيخ زين الدين عبد الرحمن الزيلعي الجبرتي العقيلي، إمام عصره، ومجتهد مصره، توفي سنة 1188هـ[3].

تلاميذه:

ذكر الجبرتي في «تاريخ عجائب الآثار»[4] أن محمد الأمير تصدر للتدريس في حياة شيوخه، وأنه نما واشتهر فضله خصوصًا بعد موتهم، وشاع ذكره في الآفاق، ووفد عليه الطلبة من كل حدب وصوب، سيما من بلاد المغرب.

ومن أشهر تلاميذه:

- ابنه العلَّامة الشيخ محمد الأمير المعروف بالأمير الصغير، «كان من أعلام العلماء النحارير، بارعًا في التحرير والتقرير، مع فضل وجلالة وزهد وورع»[5]، سار بسير أبيه، ونحى منحاه في الاجتهاد في الطلب والتدريس.

---

(1) «تاريخ عجائب الآثار» (1/ 329-331)، «الفكر السامي» (2/ 347).

(2) «تاريخ عجائب الآثار» (2/ 105-107)، «الفكر السامي» (2/ 350)، «شجرة النور الزكية» (1/ 533-534)، «سلوة الأنفاس» (1/ 112).

(3) «تاريخ عجائب الآثار» (1/ 305) فما بعدها.

(4) (3/ 402).

(5) «شجرة النور الزكية» (1/ 522).

- **محدث الشام الفقيه عبد الرحمن الكزبري**: الدمشقي الشافعي، خاتمة المحققين، وإمام المحدثين، ولد بدمشق سنة 1184هـ، وتوفي بمكة يوم 19 ذي الحجة سنة 1262هـ[1].

- **الشيخ مصطفى المبلط**: ذكره الكتاني في (فهرس الفهارس)[2]، توفي سنة 1284هـ.

- **الشيخ يوسف الصاوي الضرير المدني**: ذكره الكتاني أيضًا في (فهرس الفهارس)[3].

مؤلفاته[4]:

له رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلفات عديدة غالبها حواش وشروح[5]، وقد جمع بعض تلامذته أسماءها في جزء لطيف اسمه «إرشاد آمل العرفان لأسماء مؤلفات الأمير الحسان»[6].

ومن أشهر هذه المؤلفات:

۞ حاشية على «مغني اللبيب» لابن هشام[7].

۞ حاشية على «شرح ابن التركي على العشماوية»[8].

۞ «تفسير المعوذتين»[9].

(1) انظر: ترجمته في «فهرس الفهارس» (1/ 485-486).
(2) (1/ 135).
(3) (1/ 136).
(4) انظر: «الأعلام» (7/ 71)، «تاريخ الجبرتي» (3/ 402)، «شجرة النور الزكية» (1/ 522).
(5) وقد طبع أغلبها.
(6) ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (1/ 135).
(7) له نسخة خطية في جامعة الملك سعود تقع في (326 لوحة) تحت رقم [915]، وسبع نسخ في المكتبة الأزهرية، وأرقامها على التوالي:
[322174 - 327536 - 337613 - 337662 - 337663 - 337666 - 338284].
(8) ذكره محمد مخلوف في «شجرة النور الزكية» (1/ 522)، الزركلي في «الأعلام» (7/ 71)، وله ثلاث نسخ في المكتبة الأزهرية، وأرقامها على التوالي: [304738 - 304739 - 315297].
(9) ذكره الزركلي في «الأعلام» (7/ 71).

۞ «تفسير سورة القدر»[1].

۞ «الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح»[2].

۞ «الثبت»[3].

۞ «المجموع»[4].

۞ «ضوء الشموع في شرح المجموع»[5].

۞ «الإكليل شرح مختصر خليل»[6].

۞ «إتحاف الانس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس»[7].

۞ «رفع التلبيس عما يسأل به ابن خميس»[8].

۞ حاشية على «شرح الشنشوري على الرحبية» في الفرائض[9].

---

(1) له نسخة في جامعة الملك سعود، تقع في (16 لوحة)، تحت رقم (2281)، وقد طبع حديثا بتحقيق الأستاذ أحمد أزهر بمركز الدراسات القرآنية التابع للرابطة المحمدية للعلماء، وقد وقع المحقق -حفظه الله تعالى- في أوهام في قسم الدراسة، سيأتي التنبيه عليها في كتابي «فتح القدير في ترجمة العلامة محمد الأمير» يسر الله تعالى إكماله.

(2) وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عنه مفصلا، مع توثيق نسبته إلى مؤلفه، -قريبًا-.

(3) له أربع نسخ خطية في المكتبة الأزهرية، تحت الأرقام التالية: [302707 - 305205 - 305232 - 333616]، حققه مشكورًا الأستاذ محمد إبراهيم الحسين، ونشر في دار البشائر الإسلامية (سنة 1430هـ).

(4) قارب به مختصر خليل، وهو في فقه المالكية، جمع فيه الراجح في المذهب، وقد كان شيخه الصعيدي إذا استوقفته مسالة يقول: «هاتوا مختصر الأمير». انظر «تاريخ الجبرتي» (3/ 402)، «شجرة النور الزكية» (1/ 522).

(5) له عشر نسخ خطية بالمكتبة الأزهرية، تحت الأرقام التالية: [303163 - 305308 - 305310 - 308789 - 309427 - 309433 - 326762 - 327163 - 327505 - 333778].

(6) له نسخة خطية في المكتبة الأزهرية، تحت رقم [323475].

(7) انظر «تاريخ الجبرتي» (3/ 402)، «شجرة النور» (1/ 522).

(8) له ثلاث نسخ خطية بالمكتبة الأزهرية، تحت الأرقام التالية [313121 - 337411 - 337481].

(9) انظر: «تاريخ الجبرتي» (3/ 402).

- «ثمر التمام في شرح آداب الفهم والإفهام»[1].
- «مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين»[2].
- «كفاية المريد» حاشية على شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على جوهرة التوحيد[3].
- حاشية على «شرح الملوي على السمرقندية» في الاستعارات[4].
- «رسالة في البسملة»[5].
- «تزيين المقالة في بيان الكلالة»[6].
- «أحسن الذكرى في شأن الإسرا»[7].
- «شرح منظومة بهرام في المسائل التي لا يعذر فيها بالجهل»[8].
- «شرح منظومة البيلي»[9].
- حاشية على «شرح الشذور»[10].

---

(1) في مكتبتي الخاصة ثلاث نسخ منه.

(2) في مكتبتي الخاصة ثلاث نسخ منه، وقد ذكر محقق «ثبت الأمير» ص [13] الأستاذ محمد إبراهيم الحسين -وتبعه في ذلك الأستاذ أحمد أزهر في «تفسير سورة القدر» (ص: 28)- أنه مؤلف في الإسراء والمعراج؛ في حين أنه جواب عن سؤال في نظرية الكسب عند الأشاعرة، وهذا واضح من خلال عنوانه.

(3) انظر: «تاريخ عجائب الآثار» (3/ 402)، «شجرة النور الزكية» (1/ 522).

(4) انظر: «تاريخ عجائب الآثار» (3/ 402)، «شجرة النور الزكية» (1/ 522).

(5) منها نسخة خطية بجامعة الملك سعود، في ست لوحات، تحت رقم (1952).

(6) منه نسخة خطية في المكتبة الأزهرية، تحت رقم [341311].

(7) له نسخة خطية بجامعة الملك سعود، في (25 لوحة)، تحت رقم: [2586].

(8) في مكتبتي الخاصة خمس نسخ منه، وقد شرعت في تحقيقه، يسر الله تعالى إتمامه ونشره.

(9) وهي فيما استثني من قاعدة: «كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المؤتمين به»، له نسخة خطية في جامعة الملك سعود، تقع في ست لوحات، تحت رقم: [2471].

(10) منه نسخة خطية في جامعة الملك سعود، تقع في (81 لوحة)، تحت رقم: [ز 3136]، و23 نسخة في المكتبة الأزهرية، الأولى تحت رقم: [310674]، والأخيرة ورقمها: [342573].

❂ «انشراح الصدر في بيان ليلة القدر»[1].

❂ حاشية على «شرح المقدمة الأزهرية» لخالد الأزهري[2].

❂ «شرح على أبيات تتعلق بكلمة لاسيما» للسجاعي[3].



(1) انظر: «شجرة النور الزكية» (1/ 522).

(2) للكتاب سبع نسخ في المكتبة الأزهرية، وأرقامها كالآتي: [304844 – 305470 – 305471 – 317458 – 334283 – 334287 – 338542].

(3) له ثلاث نسخ خطية بالخزانة الأزهرية، تحت الأرقام التالية [306820 – 319644 – 319645].

الفَصْلُ الثَّالِث

في التعريف بكتاب «الشرح المليح»

اسم الكتاب:

الاسم الذي أراده المصنف لكتابه هو «الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح»، والدليل ما كتب على طرة النسخة (الأصل) المقابلة على نسخة المؤلف، ونصها:

«هذا الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح لشيخنا العمدة العلامة فريد عصره شيخنا محمد الأمير عفا الله عنه آمين».

وناسخ (الأصل) من تلاميذ المصنف.

نسبته لمؤلفه:

الكتاب - بحمد الله - صحيح النسبة للعلامة محمد الأمير والدليل على ذلك ما يلي:

1- نسب العلامة جمال الدين القاسمي كتاب «الشرح المليح» للأمير، وهو - أي: القاسمي - من العلماء المعتبرين، الذين لهم عناية بالمصطلح، فقال في «قواعد التحديث»[1]: «بيان أن الصحيح لم يستوعب في مصنف» ثم قال: «قال العلامة الأمير في «شرح غرامي صحيح»: «لم يستوعب الصحيح في مصنف أصلا، لقول البخاري: «أحفظ مئة ألف حديث من الصحيح، ومئتي ألف من غيره»، ولم يوجد في الصحيحين بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح»[2].

2- قال ناسخ (الأصل): «هذا الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح لشيخنا العمدة العلامة فريد عصره شيخنا محمد الأمير عفا الله عنه.. آمين».

---

(1) ص [85].

(2) انظر: ص [75] من نسختنا.

وجاء في نهاية هذه النسخة ما نصه: «نقل من نسخة المؤلف» .

3- كتب على طرة المخطوط (ج): «هذا شرح العلامة الشيخ محمد الأمير على قصيدة غرامي صحيح، نظم الحافظ أبي العباس الشيخ أحمد بن فرح الإشبيلي نفع الله بهما المسلمين.. آمين» .

ولعل فيما ذكرت كفاية، أسأل الله أن يرزقني نعمة الهداية .

الباعث على تأليفه:

أبان المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن باعثه، فقال: «أردت أن أتذكر مع الإخوان قصيدة «غرامي صحيح» في عجل؛ خوفًا من البطالة والكسل، وأخدمها بتقييد بين بين، متعرضًا للمعنيين» .

فباعثه:

1- قصد المذاكرة مع الإخوان، إذ بها يثبت العلم ويرسخ.

2- خدمة المتن، والرغبة في نشر العلم بين طلابه.

منهجه فيه:

سلك ابن فرح الإشبيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصيدته مسلك الغزل مضمنًا بعض ألقاب علوم الحديث وهو أول من سلك هذا المسلك، وقد تعرض إمامنا الأمير لشرح المعنيين - أي: الغزلي - مع شرح ألقاب علوم الحديث مراعيًا الاختصار، فقال: «أردت أن أتذكر مع الإخوان قصيدة «غرامي صحيح» في عجل، وأخدمها بتقييد بين بين، متعرضًا للمعنيين».

اعتماد المصنف على كتاب «نزهة النظر»:

يُعد كتاب «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» للإمام ابن حجر من أفضل ما ألف في علم مصطلح الحديث، وهو من التآليف التي رزقت القبول في الأرض، وقد جاء

واضح العبارة بألطف إشارة، سهل المأخذ، وعليه المعول، وقد اعتمد عليه المصنف؛ فنقل كثيرا من عباراته؛ تارة باللفظ، وتارة بالمعنى، مصرحا بذلك في غالب الأحيان.

موارد المصنف[1]:

اعتمد العلامة محمد الأمير في هذا الكتاب على المصادر التالية:

- «المطول في البلاغة» لسعد التفتازاني.
- «حياة الحيوان» للدميري.
- «فتح الباقي» لزكريا الأنصاري.
- «نزهة النظر» لابن حجر.
- «قضاء الوطر» للإمام اللقاني.
- «شرح شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» لملا علي القاري.
- «اليواقيت والدرر» لعبد الرؤوف المناوي.
- «شرح الزرقاني على البيقونية».
- «ألفية السيوطي».
- «ثبت» البديري.
- «الفتوحات المكية» لابن عربي.
- «علوم الحديث» لابن الصلاح.
- «المنهل الروي» لابن جماعة.
- «البردة» للبوصيري.

(1) وقد أوردتها حسب ترتيبها في الكتاب.

عناية المصنف بالشعر:

كان المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شديد العناية بالشعر، كثير التمثيل به، والشعر كما قيل «ديوان العرب»، ففيه بيان المشاعر وصرخات الآحزان، وفيه تجسيد صور الآلام والآمال وكذا الحب والبغض.

ولما كانت قصيدة ابن فرح غزلية؛ أضفى عليها ما ساقه الأمير من شعر رونقًا وبهاءًا.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

النسخة الأولى:

- هي من محفوظات «المكتبة الأزهرية» تحمل رقم [309816].
- تقع في [20] ورقة، وهي مقابلة على نسخة المؤلف.
- مسطرتها [19] سطرًا.
- خطها نسخي واضح.
- كتب على طرة المخطوط ما نصه: «هذا الشرح المليح على مقدمة غرامي صحيح لشيخنا العمدة العلامة فريد عصره شيخنا محمد الأمير عفا الله عنه.. آمين»، وتحته:

شرح بدا في غاية الحسن ساطعًا	**يضيء سناه في الدجا حين يظلم**
لاوحد دهر شيخنا وملاذنا	**أمير بدا في كل علم معلم**

- اسم الناسخ: محمد غنيم السمان.
- انتهى من نسخها في جمادى الأول سنة ثمان عشرة ومائتين وألف من الهجرة النبوية.
- جاء في أول النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، يقول موقوف هواه الخطير، عبد الله وابن عبده محمد الأمير...».

۞ وفي آخرها: «وقد كمل بعيد صلاة الجمعة سادس عشر صفر سنة سبع وسبعين ومائة وألف بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين سبط رسول الله ﷺ والحمد لله وحده ثم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

۞ ورد في الحاشية ما نصه: «نُقل من نسخة المؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُود في غرة جمادى الأولى (سنة 1218هـ) ثمانية عشر ومائتين وألف من الهجرة النبوية، بخط محمد غنيم السمان».

۞ وقد رمزت لها في الحاشية بـ(الأصل).

- **اتخذت هذه النسخة أصلًا في التحقيق لما يلي:**

1- لكونها كتبت في حياة المؤلف .

2- لأنها مقابلة على نسخة المؤلف.

النسخة الثانية:

۞ وهي من محفوظات مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات، تحت رقم: [1944].

۞ تقع في [12] ورقة.

۞ مسطرتها [25] سطرًا.

۞ خطها دقيق مقروء.

۞ تخللها السقط في بعض المواضع.

۞ كتب على طرتها: «هذا شرح العلامة الشيخ محمد الأمير على قصيدة «غرامي صحيح»، نظم الحافظ أبي العباس الشيخ أحمد بن فرح الإشبيلي نفع الله بهما المسلمين..آمين».

۞ لم ينص الناسخ على اسمه، ولا عن تاريخ الانتهاء من النسخ.

۞ أول النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، يقول موقوف هواه الخطير، عبد الله وابن عبده محمد ابن الأمير...».

۞ وآخرها: «وقد كمل بعد صلاة الجمعة سادس عشر صفر الخير [سنت][1] سبع وسبعين وسبع مائة بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين سبط رسول الله ﷺ وعلى آله وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العالمين.. آمين».

وقد رمزت لها في الحاشية بالرمز (ج).

النسخة الثالثة:

۞ من محفوظات المكتبة الأزهرية.

۞ تقع في (16) ورقة ، وهي مقابلة على نسخة مقروءة على المؤلف.

۞ مسطرتها: (21) سطرًا.

۞ خطها: نسخي مقروء.

۞ كتب على طرتها: «هذا شرح سيدي وأستاذي مولانا العلامة البحر الفهامة، صاحب التحقيق والتحرير، الشيخ محمد الأمير على قصيدة الإشبيلي التي في مصطلح الحديث، المعروفة بـ«غرامي صحيح»، على التمام والكمال».

۞ وتحته: «لبعضهم من الخفيف:

قال قوم إن المحبة حرب ... كل من مات فيه مات شهيدًا

قال قوم لا نعرف العشق أصلا ... قلت: كونوا حجارة أو حديدًا»

۞ اسم الناسخ: محمد بن الروبي رمضان.

۞ تاريخ الانتهاء من النسخ: الأربعاء 07 ذو القعدة 1280هـ.

۞ جاء في أول النسخة ما نصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي، يقول موقوف هواه الخطير ...».

---

(1) كذا في «ج».

۞ وفي آخرها: «وقد فرغ كتابة بعيد الظهر، الذي هو ظهر يوم الأربعاء المبارك، الموافق لسبعة أيام مضت من شهر ذي القعدة المحرم من عام 1280هـ، ثمانون ومائتان بعد الألف من هجرة من خلق على أكمل وصف، على يد راجي لطف منان: محمد بن الروبي رمضان، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

۞ ثم كتب على شمال اللوحة ما نصه: «ثم إني وجدت بطرة نسخة مقروءة على المؤلف – قابلت عليه نسختي بحسب طاقتي– ما نصه: بعد قوله: والله أعلم: «وقد كمل بعيد صلاة الجمعة سادس عشر صفر الخير سنة سبع وسبعين ومائة وألف، بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين سبط رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين».

۞ وقد رمزت لها في الحاشية ب: «أ».

عملي في الكتاب:

1– حرصت على إخراج النص كما أراده مصنفه من خلال النظر والتأمل في النسخ الخطية.

2– وقع في النسخ تحريف وسقط خاصة في النسخة»ج“، قومته وأشرت إلى ذلك في الهامش غالبا.

3– تعقبت المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض المسائل، معتمدًا في ذلك على أقوال العلماء المحققين.

4– تطرقت للمسائل التي أعرض عنها المصنف حسب الطاقة.

5– خرجت النصوص التي فيه، وإن كان المصنف قد ساق أغلبها بالمعنى فقط.

6– خرجت الآيات القرآنية، مشيرا إلى اسم السورة ورقم الآية.

7– خرجت الأحاديث الواردة فيه تخريجًا مختصرًا.

8- ترجمت للأعلام المغمورة على وجه الإيجاز.

9- قدمت للكتاب بمقدمة أراها مناسبة.

10- صنعت الفهارس الفنية التي تخدم الكتاب، وتيسر الوقت .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين.



دراسة حول نسخة مطبوعة للشرح المليح

بعد انتهائي من تحقيق الكتاب والتعليق عليه، أطلعني الأخ الألمعي: أيمن التطواني على رسالة بين دفتيها أربعة شروح لمتن «غرامي صحيح»[1] ومن ضمنها شرح العلامة الأمير، باعتناء المحقق هشام بن محمد حيجر الحسني.

وعند النظر في بعض المواطن من «شرح الأمير»، بدت لي بعض الملاحظات الغريبة، فقلت- في قرارة نفسي- لعل التعمق والبحث في هذه الرسالة[2] سيكشف أضعاف ذلك.

وبعد القراءة المتأنية للكتاب ورقة ورقة، تبين لي ما يلي:

1 – أن المحقق – أصلحه الله – ادعى أنه اعتمد في ضبط النص على نسخة خطية أزهرية، فقال في مقدمة رسالته: «وقد اعتمدت في ضبط نص المخطوط على نسخة نفيسة من مخطوطات الأزهر الشريف، تحت رقم [309816]»[3][4].

قلت: وهذا كذب صراح لما يلي:

(أ) أثبت المحقق – هداه الله – في مواضع كثيرة خلاف المذكور في النسخة التي اعتمدها في التحقيق، وبيان ذلك:

ما جاء في نسخته المطبوعة	ما جاء في النسخة الخطية التي زعم اعتمادها
قلنا: لأنهم (ص: 25)	قلنا: كأنهم
القرصال (ص: 26)	الوصال

(1) نشرتها «دار الرشاد الحديثة» بالدار البيضاء – المغرب سنة (1431هـ – 2010م).
(2) أعني الرسالة الأولى بترتيب المحقق وهي «الشرح المليح» وحاشيته المسماة «البيان والتوضيح» بقلمه.
(3) وهي النسخة التي اتخذتها أصلًا في التحقيق.
(4) انظر (ص: 7) من الرسالة.

العلماء (ص: 26)	الحكماء
فوقصتها (ص: 27)	فرفعتها
الشرر (ص: 27)	السور
كالنظر في البصر (ص: 27)	كالنظر بالبصر
السلامة (ص: 27)	الصداقة
مدبر (ص: 28)	صبر
آيس (ص: 28)	أسير
أحبابي (ص: 28)	أحبائي
أنعت (ص: 28)	أفعل
بعثرتي (ص: 28)	بعبرتي
كأنه شبه موضوعه بالغزال (ص: 28)	كأنه لشبه موضوعه بالغزال
الإلماع في كتاب السماع (ص: 29)	«الإلماع في كتاب الإسماع»
وهي المباعدة على الغاية (ص: 31)	وهي المباعدة في الغاية
صلب (ص: 32)	سلب
راجي (ص: 32)	راجين
غرض (ص: 32)	مرض
أتعبه (ص: 32)	أتبعه
للعاشق (ص: 33)	للكاشف
إن تعلق بها (ص: 33)	إن نطق بها
الشيئين (ص: 34)	الشيء

وإلا فالعبرة الآن بما اجتمعت عليه (ص: 37)	وإلا فالعبرة الآن بمن اجتمعت عليه
سند (ص: 39)	مسند
لأنه عله من الشراب (ص: 39)	لأنه من عله بالشراب
وحيث حكموا (ص: 41)	وحيث حكوا
الطبيب (ص: 45)	رجالهما
برجالهما (ص: 43)	الطيب
المطالب (ص: 45)	المطلب
ما أهنى (ص: 47)	ما أمضى
محضتك (ص: 53)	محضتني
يصف (ص: 55)	يصفه
قدتركت الصب فيكم شبحا (ص: 56)	قل تركت الحب فيكم شجا
إلا تفكيري (ص: 57)	غير تفكيري
فمتفق جسمي (ص: 58)	فمتفق جفني
جبرا لإساة الأدب (ص: 64)	حين أساء الأدب
فليس (ص: 66)	فهو ليس
محتمل (ص: 66)	يحمل
حصل (ص: 67)	يحصل
والجفو (ص: 67)	والحق
القلول (ص: 67)	القلوب

فهذا غيض من فيض، ولله در الحافظ ابن نقطة حينما قال: «إنما يتتبع على من قل غلطه»[1].

(ب) ورد في نسخته المطبوعة زيادات غير موجودة في النسخة الخطية الأزهرية التي زعم اعتمادها، وهذه الزيادات يتوقف فهم النص عليها في غالب الأحيان، وهي ليست من بنات أفكاره[2].

والغريب أن هذه الزيادات مثبتة في النسخ الأخرى التي اعتمدتها في التحقيق، والتي لم يطلع عليها المحقق -هداه الله- وهما: « أ » و«ج»، وإليك البيان:-

ما جاء في نسخة المحقق المطبوعة	ما جاء في النسخة الأزهرية الخطية
- ما سمي الإنسان إنسانا (ص: 26)	- ما سمي إنسانا
- ومن مثلهم في الآسية (ص: 27)	- ومن مثلهم الآسية
- صلى الله عليه وآله وسلم	- صلى الله عليه وسلم
- ثم فيه من المحسنات البديعية: الطباق ويقال تطابق وتضاد وتطبيق... (ص: 33)	- ثم فيه من المحسنات البديعية ويقال تطابق وتضاد وتطبيق.
- والرجاء والحزن لأن الأول للمحبوب والثاني للمكروه. (ص: 33)	- والرجاء والحزن لأن للمحبوب والثاني للمكروه
- ومسلسل راجع للدمع (ص: 33)	- ومسلسل للدمع
- إماما الحديث الحائزا قطب الهدى (ص: 43)	- إما ما الحديث الحديث أقضب الهدى[1]
- وهو ما انفرد به راو (ص: 53)	- وهو ما انفرد راو

(1) «سير أعلام النبلاء» (21/ 312).
(2) ولذا لم يجعلها بين قوسين، ولم يشر إليها في الحاشية، كما أن سبل إدراك بعضها شبه محال.
(3) كذا ورد.

- إذا تخللت مهجته مات فيدرج في الأكفان (ص:57)	- إذا تحللت مهجته مات فيدرج
- ومن فوائده: دفع توهم المتعدد واحدا فيقع الخبط (ص: 59)	- ومن فوائد دفع فوائد المتعدد واحدا فيقع الخبط.
- وشدد على من تشدد (ص: 61)	- وشدد من شدد
- وقال هذا كذب له لا عليه (ص: 62)	- وقال: كذب له لا عليه
- وشذ الجويني فقال بتكفير الواضع (ص: 62)	- وشذ الجويني بتكفير الواضع
- كقوله بعد: ولا عنك معدل (ص: 67)	- كقوله بعد: لا ومعدل
- أقول لا بل من الإرادة (ص: 70)	- أقول: بل من الإراءة
- والله سبحانه وتعالى أعلم بالحال وإليه المرجع والمآل، وقد كمل (ص: 70)	- والله سبحانه وتعالى وقد كمل.

والقائمة تطول، أسأل الله تعالى أن يسترنا فوق الأرض وتحت والأرض ويوم العرض عليه.

2- أن هذه الطبعة كثيرة السقط، ومن أمثلة ذلك:

سقوط: (لك)[1] - (أن)[2] - (الشر)[3] - (لهم)[4] - (عن)[5] - (عز)[6] -

(1) انظر «الشرح المليح» تحقيق الأخ هشام حيجر الحسني (ص: 25).
(2) المصدر السابق (ص: 26).
(3) المصدر السابق (ص: 26).
(4) المصدر السابق (ص: 28).
(5) المصدر السابق (ص: 33).
(6) المصدر السابق (ص: 33).

(ولا)[1] - (إني)[2] - (كما)[3] - (و)[4] - (وغيرها وهذا أحد أقوال وقيل المنقطع)[5] - (قال)[6] - (أو مالك)[7].

- حاشية: (قوله ثم غلب عليهم أي العشاق)[8].

- حاشية: (ينعت)[9].

- ومن الأمثلة التي سقط فيها سطر كامل؛ سقوط بيت من ألفية السيوطي وهو:

وهل يخص بالصحيح الثابت   أو يشمل الحسن نزاع ثابت[10]

3- أن المحقق - أصلحه الله - تدخل في متن الكتاب، فحرف وحذف وزاد دون أدنى إشارة في الهامش.

---

(1) المصدر السابق (ص:41).
(2) المصدر السابق (ص: 46).
(3) المصدر السابق (ص:51).
(4) المصدر السابق (ص: 29).
(5) المصدر السابق (ص:56).
(6) المصدر السابق (ص:56).
(7) المصدر السابق (ص:62).
(٨) المصدر السابق (ص: ٢٨).
(9) المصدر السابق (ص: 28).
(10) المصدر السابق (ص: 41)، قلت: ومن أقوى الأدلة على أن المحقق - هداه الله - لم يعتمد النسخة الأزهرية، بل لم ينظر فيها أصلًا، قوله في الحاشية (1)، (ص: 41) عقب أبيات السيوطي:

وللقبول يطلقون جيدا   والثابت الصالح والمجودا
وهذه بين الصحيح والحسن   وقربوا مشبهات من حسن

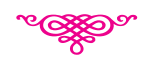
قال في الحاشية: «تمام كلام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى:

وهل يخص بالصحيح الثابت   أو يشمل الحسن نزاع ثابت»

قلت: لو اعتمد المحقق على النسخة الأزهرية حقا وصدقا، لما نطق بهذا، فالبيت الذي أضافه من كيسه -ظنًا منه أنه أحسن صنعا- ثابت فيها، واضح وضوح الشمس في رابعة النهار.(انظر ق/ 10).
لقد فضح المحقق - أصلحه الله - نفسه بنفسه ! فانظر أيها القارئ اللبيب، كيف عبث المحقق بتراث علماء بلدنا الحبيب، ولم يخش مراقبة الرقيب فأتى بالأعاجيب، فاللهم إياك أرجو وإليك أنيب.

فاللهم استرنا ولا تفضحنا وآثرنا ولا توثر علينا، واختم بالباقيات الصالحات أعمالنا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



نماذج من النسخ الخطية
المعتمدة في التحقيق

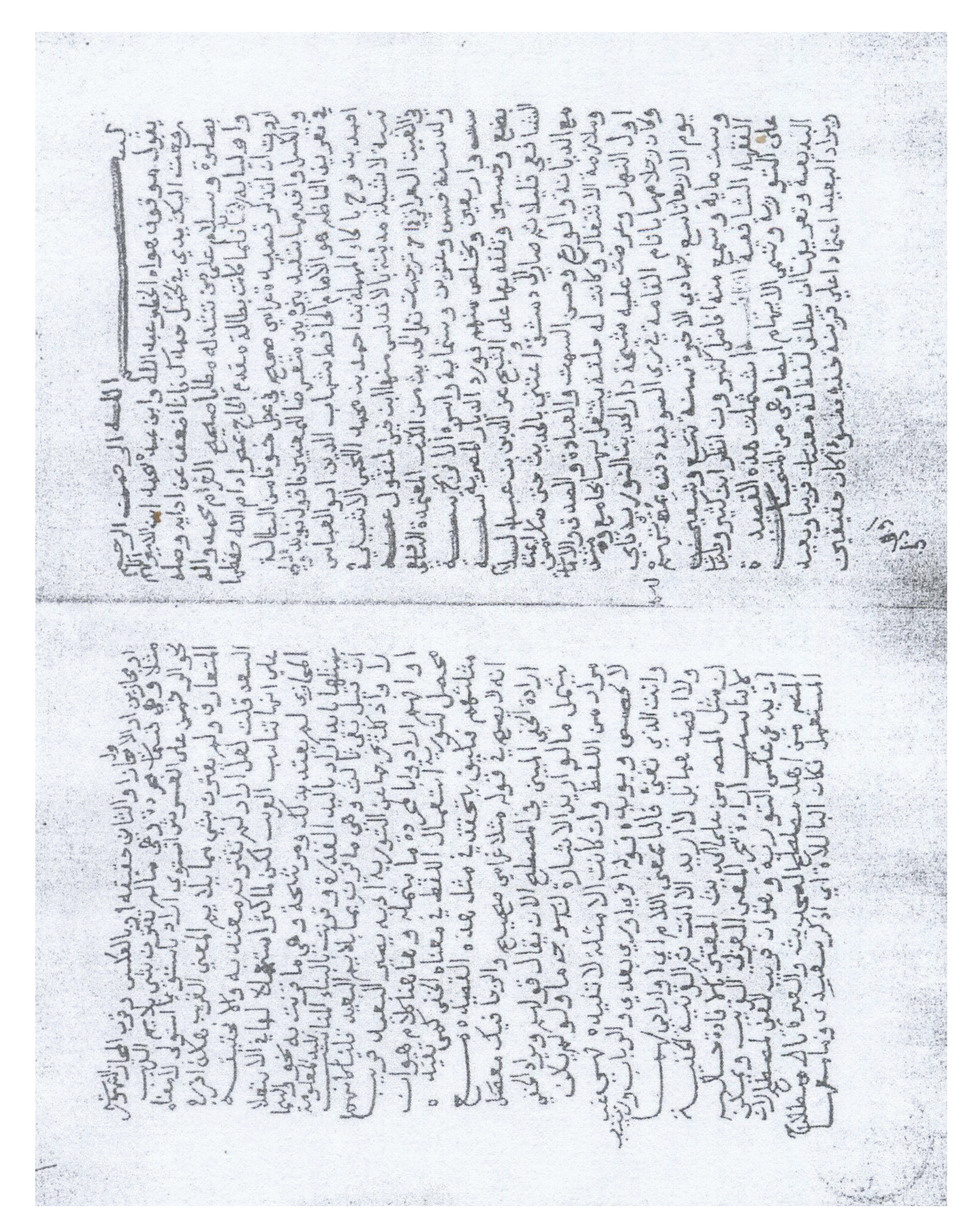
الورقة الأولى من النسخة الأزهرية المرموز لها بـ «الأصل»

القصيدة فليس حصل بل المراد ذكر الفاظ نورية
فاندرج الفاظ المصطلح قال

فخذ اولا من اخره ثم اولا من النصف منه فهو فيه مكمل
ابراز القسمة انه يجمع اهيم وتحلى بالعبابة تشغل

اقول يعني خذ اللفظ الاول من البيت الاخر
ثم الاول من نصفه فاسم محبوبه فيما اخذته
بقطع النظر عن هيئته في النظم فهو ابراهيم ويحتمل
انه اراد فخذ اخذا اولا من جملة الاخر يعني خذ برمة
الكلمة الاولى ثم خذ في الاول من نصفه وهو اه
وكلاهما من اسمائه تعالى وان كان الثاني اعجمي
ويشير اوري لخ اوانه اشار لحالم وانه يهيم
ومع ذلك بسراي يسلم من الفجور لان حبه
غير مذموم شرعا والله سبحانه وتعالى وقد
كمل بعيد صلاة الجمعة سادس عشر ... سنة
سنة سبع وسبعين ومائة والف بمسجد سيدنا
ومولانا الامام الحسين سبط رسول الله صلى
الله عليه وسلم والحمد لله وحده تم هذا الشرح
المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

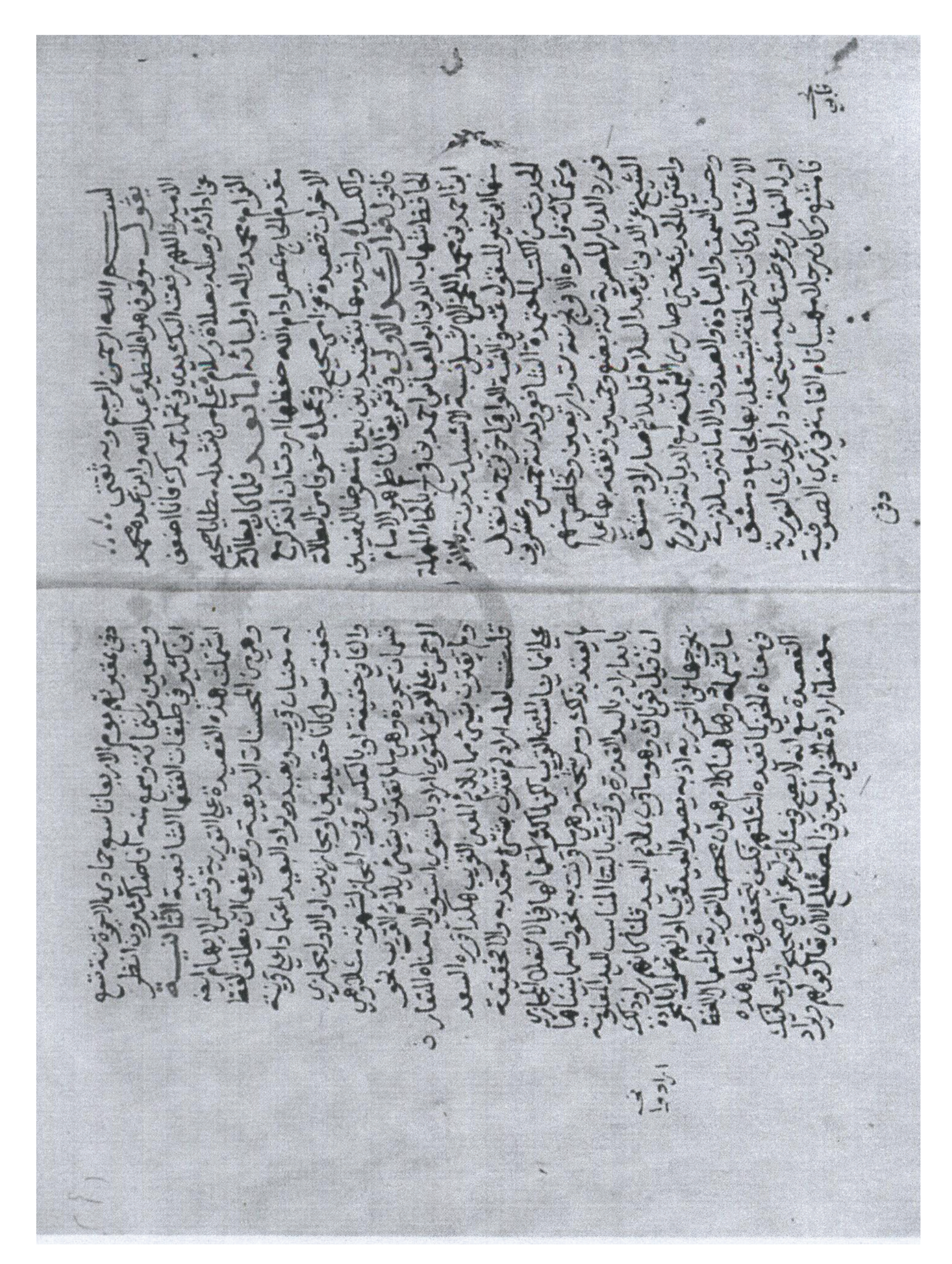
الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية المرموز لها بـ «الأصل»



الورقة الأولى من نسخة جامعة الرياض المرموز لها بـ « ج »

كقوله بعدلا ولا عمنك يعدل بمهجتي عدول يشار للمعطوف وهو ما اقتفي
للتابعين فمن دونهم لو ابتنيت الابيات له وما وافقه على المنثور والجوار
الاثر علي الخلاف السابق فكيفهم عاذل [illegible]
اقول للادعاية والتجني ضد التدلل وقد سبق وفي البيت براعة للمقطع
وهو ختم الكلام بما يشعر بانقطاعه عند الربيع كقوله
بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله * وهذا دعاء للبرية شامل
اشار للعالي وهو ما قل وسايطه والنازل ضده [illegible]
اشوى ما لم يكن رجال الثاني اعرف قال اوري بسعدي والرباب وزينب
وانت الذي تعني وانت المؤمل اقول استعمل الكلام بها [illegible] اول
الكتاب قبل التورية من الوري كانه جعل احد المعنيين وراءه اي
خلفه لانه لم يرده اقول بل من الارادة لانه يري السامع المعنيين
وان كان المراد احدهما ان قلت لم يذكر سعدي وما عطف عليها
قلت بعد تسليم ان المراد ذكر الفاظا تورية فاندرج لالفاظ
المصطلح قال [illegible]
ابوذا [illegible] اهيم وقلبي بالصبابة
اقول يعني في اللفظ الاول من اول البيت الاخير ثم الاول
نفسه باسم محبوبه فيما اخذ ثم بقطع النظر عن نسبته للنظم هو ابو القمر
ويحتمل انه اراد بقوله اخذا اولا من جهة الاخر بعد حذف من الكلمة
الاولى ثم اخذ الاول من مصغر وهو اله وكلاهما من اسمائه
تعالى وان كان الثاني محجبا ويشير له اوري الخ او انه اشار لحاله
وانه [illegible] بهيم ومع ذلك يرى اي يسلم من الجمهور للانسه عموما
شرحا قال الشارح رحمه الله تعا وقد كمل بعد صلوة الجمعة
سادس عشر من الحجة سنة سبع وسبعين وسبعمائة
بمسجد سيدنا ومولانا الامام
الحسين سبط رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعلى اله واصحابه
اجمعين والحمد لله

الورقة الأخيرة من نسخة جامعة الرياض



الورقة الأولى من النسخة الأزهرية المرموز لها بـ « أ »

الورقة الأخيرة من النسخة الأزهرية المرموز لها بـ « أ »

القِسْمُ الثَّانِي

التحقيق

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

يقول موقوف هواه الخطير، عبد الله وابن عبده محمد الأمير[2]: «اللهم رفعت لك[3] يدي في تحمل حمدك، فأنا أضعف عن أدائه، وصله بصلاة وسلام على من تشد له مطايا صحيح الغرام، محمد وآله وأوليائه».

أما بعد..

فلما كانت بطالة مقدم الحج[4] بمصر أدام الله حفظها[5]؛ أردت أن أتذكر [مع الإخوان][6] قصيدة «غرامي صحيح» في عجل، خوفًا من البطالة والكسل، وأخدمها بتقييد بين بين، متعرضًا للمعنيين، فأقول:

فوائد:

الأولى- في تعريف الناظم: هو الإمام الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن فرح – بالحاء المهملة – ابن أحمد ابن محمد اللخمي الإشبيلي نسبة لإشبيلية[7] مدينة بالأندلس – منها ابن خير[8] المنقول عنه في ألفية العراقي [في][9] آخر ترجمة (نقل

---

(1) في « أ » زيادة: «وبه ثقتي».

(2) في «ج»: «محمد بن الأمير».

(3) في « أ » و «ج»: «رفعت إليك».

(4) في « أ » و «ج»: «الحاج».

(5) في « أ » و «ج»: «حفظها».

(6) ما بين معقوفتين سقط من «ج».

(7) في «ج»: «نسبة لإشبيلة»، وفي «الأصل»: «نسبة لإشبيل».

(8) هو أبو بكر محمد بن خير بن عمر الأموي الإشبيلي، كان محدثا، أديبًا، لغويًا لا يشق له غبار، مات سنة خمس وسبعين وخمسمائة، عن ثلاث وسبعين سنة . انظر «فهرس الفهارس» (١/ ٣٨٤-٣٨٥) .

(9) سقط من « أ ».

الحديث من الكتب المعتمدة)[1]- الشافعي، ولد سنة خمس وعشرين وستمائة، وأسره الإفرنج سنة ست وأربعين وتخلص منهم فورد الديار المصرية سنة بضع وخمسين، وتفقه بها على الشيخ عز الدين بن عبد السلام[2] قليلاً، ثم صار إلى دمشق، واعتنى بالحديث حتى صار من أئمته مع الديانة والورع وحسن السمت والعبادة والصدق والأمانة وملازمة الاشتغال، وكانت له حلقة يشتغل بها بجامع دمشق أول النهار[3]، وعرضت عليه مشيخة دار الحديث النورية فأبى، وكان رجلا مهيبا[4] تام القامة في زي الصوفية، دفن بمقبرتهم يوم الأربعاء تاسع جمادى الأخيرة سنة تسع وتسعين وستمائة، وسمع منه أفاضل كثيرون، انظر ابن كثير في «طبقات الفقهاء الشافعية»[5].

الثانية - اشتملت هذه القصيدة على التورية:[6] وتسمى الإيهام أيضًا، وهي من المحسنات[7] البديعية، وتعريفها أن يطلق لفظ له معنيان: قريب[8] وبعيد ويراد

---

(1) يشير إلى قول العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قلت ولابن خير امتناع	جزم سوى مرويه إجماع

(2) في «ج» زيادة: «الشافعي».

(3) قال الذهبي في «التذكرة» (4/ 175): «حضرت مجالسه، ونعم الشيخ كان علمًا وفضلاً ووقارًا وديانة واستحضارًا واستبحارًا وثقة وصدقًا وتعففًا وقصدًا».

(4) في «ج»: «مهابا».

(5) لم أجد له ترجمة في «طبقات ابن كثير»، وانظرها في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (8/ 26-27)، «تذكرة الحفاظ» (4/ 175)،» شذرات الذهب» (7/ 775).

(6) وهي كما عرفها تقي الدين بن حجة الحموي (837هـ) في كتابه «خزانة الأدب»: «أن يذكر المتكلم لفظا مفردًا له معنيان حقيقيان أو حقيقة ومجاز، أحدهما قريب ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد ودلالة اللفظ عليه خفية، فيريد المتكلم المعنى البعيد ويوري عنه بالمعنى القريب، فيتوهم السامع أول وهلة أنه يريد القريب وليس كذلك، ولأجل هذا سمي هذا النوع إيهامًا».

(7) في «ج»: «من المتحسنات».

(٨) في «ج»: «قريبًا».

البعيد اعتمادًا على قرينة خفية سواء كانا حقيقيين أو مجازيين، أو الأول مجازًا[1] والثاني حقيقة أو بالعكس، وقرب المجاز لشهرته مثلا وهي قسمان[2]:

❁ **مجردة**: وهي ما لم تقترن بشيء يلائم القريب، نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: 5].

(١) في «أ»: «مجازي».

(2) ومنهم من قسمها إلى أربعة:

1- **مجردة**: وهي التي لم يذكر فيها لازم من لوازم المعنى القريب أو البعيد؛

2- **مرشحة**: وهي التي يذكر فيها لازم من لوازم المعنى القريب إما قبل التورية أو بعدها؛

3- **مبنية**: وهي التي يذكر فيها لازم من لوازم المعنى البعيد، إما قبل التورية أو بعدها، نحو قول الشاعر شرف الدين بن عبد العزيز:

قالوا: أما في جلق نزهة ... تنسيك من أنت به مُغْرَى

يا عاذلي دُونك من لحظه ... سهما ومن عارضِه سَطْرَا

حيث أن لكل من اللفظتين «سهمًا» و«سطرًا» معنيين، فالأول: هو سهم اللفظ وسطر العارض، وهو المعنى القريب، وغير المقصود، والثاني هما الموضعان المشهوران في متنزهات الشام، وقد ذكر لازمًا من لوازم المعنى البعيد قبلهما هو «جلق».

4- **مهيأة**: وهي التي تفتقر إلى ذكر ما يهيئها لاحتمال المعنيين، إما قبلها أو بعدها، أو تكون بلفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية في الآخر، نحو قول ابن سناء الملك:

وسيرك فينا سيرةً عُمرية ... فروحت عن قلب وأفرجت عن كرب

وأظهرت فينا من سميكِ سنةً ... فأظهرتِ ذاك الفرض من ذلك الندبِ

حيث إن «الفرض» و«الندب» يمكن أن يعنيا الأحكام الشرعية، وهذا هو المعنى القريب، وغير المقصود، ويمكن أن يعنيا العطاء، والندب صفة الرجل الذي يقضي الحاجات بسرعة، وهذا المعنى هو البعيد والمقصود، ولولا ذكر «السنة» لما تهيأت التورية. انظر: «علوم البلاغة» (ص: 126 -127 -128 -129) إعداد: راجي الأسمر.

أراد باستوى: استولى[1]، لا معناه المتعارف ولم يقترن بشيء مما يلائم المعنى القريب، هكذا قرره السعد[2]، قلت: لعله[3] أراد لم تقترن [بشيء][4] معتد به، وإلا فحقيقته (على) إنما يناسب القريب، لكن لما كثر استعمالها في الاستعلاء المجازي لم يعتد بذلك.

* **ومرشحة**: وهي ما قرنت به نحو ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ ﴾ [الذاريات: 47]، أراد باليد القدرة[5]، وقرنت بالبناء المناسب لليد المعلومة، إن قيل: بقي ثالث، وهو[6] ما قرن بملائم[7] البعيد، قلنا: كأنهم رأوا ذلك يخرجها عن التورية، إذ به يصير البعيد قريبًا، أو أنهم عنوا[8] بالمجردة ما يشمله.

---

(1) هذا تأويل لصفة الاستواء، والواجب عند أهل السنة إمرارها على ظاهرها؛ لأن تغييرها عن ظاهرها قول على الله بلا علم.

قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (٩/ ٢٣٨): «وقد كان السلف الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته، قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: الاستواء معلوم، يعني في اللغة والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة».

(2) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (سعد الدين) عالم مشارك في النحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه والمنطق وغير ذلك.

ولد بتفتازان – إحدى قرى نواحي نسا– سنة (712هـ)، وتوفي بسمرقند سنة (791هـ)، من تصانيفه: «شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان»، «حاشية على الكشاف للزمخشري».

انظر: «الدرر الكامنة» (4/ 350)، «البدر الطالع» (2/ 303)، «معجم المؤلفين» (3/ 849).

(3) في «ج»: «لعل».

(٤) سقط من «ج».

(5) قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ بِأَيۡيْدٖ ﴾ أي: «بقوة، قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة والثوري وغير واحد».

انظر: «تفسير ابن كثير» (6/ 585).

لأن اليد هنا مصدر آد يئيد بمعنى القوة، ولهذا لم يضف الله هذه الكلمة إلى نفسه الكريمة، كما أضافها إلى نفسه الكريمة في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا ﴾.

انظر «شرح العقيدة الواسطية» لابن عثيمين ص[196].

(6) في: «ج»: «وهي».

(٧) في «ج»: «بما يلائم».

(٨) في «ج»: «أرادوا».

وههنا كلام، هو أن محصل التورية استعمال اللفظ في معناه الخفي كما تفيده أمثلتهم، فكيف يتحقق في مثل هذه القصيدة؟ مع أنه لا يصح في [قوله مثلا][1]: (غرامي صحيح والرجا فيك معضل) إرادة [الخفي][2] المبين في المصطلح، إلا أن يقال قولهم ويراد الخفي، يشمل ما لو أريد الإشارة له بوجه ما، ولو لم يكن مرادًا من اللفظ، وإن كانت الأمثلة لا تفيده، فهي لا تخصصه، ويؤيده قوله آخرًا:

أوري بسعدى والرباب وزينب وأنت الذي تعنى....

فالباء بمعنى اللام، أي: أوري لهما ولا أقصدهما، بل لا أريد إلا أنت، ثم القرينة الخفية أن مثل المصنف من علماء الحديث المعتنين بالإفادة، حاله لا يناسب[3] إرادة مجرد المعنى الغزلي القريب، ويمكن أن يدعى عكس التورية، وهو أن القريب المعنى المصطلحي، لأن المصنف من أهل مصطلح الحديث، والعبرة باصطلاح المستعمل، فكأن الباء للآلة، أي: أذكر سعدى وما معها تورية لك، ثم هي مرشحة.

[أما على الأول فظاهر أن الغرام والقلب والبكاء ونحو ذلك يناسب الغزل، وكذا على الثاني؛ لأن هنا توريات كثيرة، فكل منها يرشح][4] الآخر باعتبار معناه القريب، كقوله:

إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب [الخال][5]

يريد بالجد: الحظ، **وبالعم**: الجماعة من عموم الناس، **وبالخال**: المخيلة.

(١) في «أ»: «مثل قوله».
(٢) سقط من «الأصل».
(٣) في «أ»: «لا يناسبه».
(4) ما بين معقوفتين سقط من «ج».
(5) سقط من «أ».

الثالثة - تتعلق بالمتبادر من هذه القصيدة: اعلم أن علم العشق[1] ليس بفن مدون، ولا عن شيخ يتلقن، بل هو بالوجدان، أو صحيح الذوق والعرفان.

قال الدميري[2] في «حياة الحيوان»: «[قد][3] كثر كلامهم في وصف المحبة ونعت الشوق، فسلك كل منهم مذهبا أداه إليه نظره واجتهاده، قال عبد الرحمن بن نصر: إن أهل الطب يجعلون العشق - وهو إفراط المحبة - مرضًا يتولد من النظر والسماع ويجعلون له علاجًا كسائر الأمراض البدنية»[4] اهـ.

(1) **قال ابن القيم:** «فالذي عليه الأطباء قاطبة: أنه مرض وسواسي شبيه بالملنخوليا - مرض عقلي من مظاهره: ضيق الصدر وفساد التفكير - يجلبه المرء إلى نفسه بتسليط فكره على استحسان بعض الصور والشمائل، وسببه النفساني: الاستحسان والفكر، وسببه البدني: ارتفاع بخار رديء إلى الدماغ من مني محتقن ولذلك أكثر ما يعتري العزاب، وكثرة الجماع تزيله بسرعة» اهـ. «روضة المحبين» ص[176].

وقال الأصمعي: سألت أعرابيًا عن العشق، فقال: جل والله عن أن يرى! وخفي عن أبصار الورى، فهو في الصدور كامن ككمون النار في الحجر، إن قُدح أورى وإن ترك توارى.

وقال بعضهم: العشق نوع من الجنون والجنون فنون، فالعشق فن من فنونه.

والعشق أمر اضطراري خارج عن الاختيار، وقد قيل قديما: العشق نوع من العذاب، والعاقل لا يختار عذاب نفسه، وهذا ما صوبه ابن القيم في «الروضة» واستدل على ذلك من السنة بما رواه البخاري [5283] في «صحيحه» من قصة بريرة: أن زوجها كان يمشي خلفها بعد فراقها له، وقد صارت أجنبية عنه، ودموعه تسيل على خدَّيه، فقال النبي ﷺ: «**يا عباس! أو تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثا؟**» ثم قال لها: «**لو راجعتيه**»، فقال أتأمرني؟ فقال: «**إنما أنا شافع**» قالت: لا حاجة لي فيه.

قال الإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني معلقًا: «ولم ينهه عن عشقها في هذه الحال؛ إذ ذلك شيء لا يملك، ولا يدخل تحت الاختيار». (انظر «روضة المحبين» ص[183]).

(2) هو محمد بن عيسى بن علي الدميري الأصل - نسبة إلى دميرة قرية بمصر - القاهري، الشافعي، كمال الدين، أبو البقاء، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، نحوي، ناظم، مشارك في غير ذلك، ولد في أوائل سنة 742هـ، درس في الأزهر وبمكة، توفي بالقاهرة في 3 جمادى الأولى، من تصانيفه: «حياة الحيوان»، «شرح لامية العجم» للصفدي، «الديباجة شرح سنن ابن ماجه».

انظر: «البدر الطالع» (2/ 272)، «شذرات الذهب» (7/ 79)، «معجم المؤلفين» (3/ 743).

(3) ليس في «أ»، وفي «ج»: «وقد».

(4) (2/ 94).

قلت: ووقفت على ذلك في بعض كتب الطب، وجعل دوائه الوصال، وقيده بعضهم بالدوام، قيل: والملاهي والمفرحات تذهبه.

أقول: لكن قبل / 4/ تمكنه، وأخشى أن تضعف الحاصل، وتهيء النفس لما هو أعظم منه، وعندي أن الأحزان والدواهي تذهبه[1] دون الأفراح والملاهي، وبالجملة قد جبل الله عَزَّوَجَلَّ بحكمته العلية الإنسان على الميل لما استحسنه[2]، فمن ثم رغبنا في الأعمال بالحور والقصور والأنهار والولدان والأشجار وغير ذلك، قيل: ما سمي إنسانًا إلا لأنسه بما يحبه، بل [هو][3] مشاهد في بقية الحيوانات، ومن العجائب أن النخلة الذكر تميل لجهة النخيل [الإناث][4]، فمن ثم قال بعض الحكماء بأنها حيوان خفي، ولأن لها رأسًا إذا قطع ماتت، ولا تحمل أنثاها إلَّا إذا أصابها [بعض][5] طلع ذكرها على ما يعرفه أهل ذلك الشأن.

ويحكى أن البحر إذا جلس عليه غلمان وكبار تضرب أمواجه إلى الغلمان أكثر، وليعلم أنه سريع العداء [والشر][6] والسريان، يحكى أن ليلى الأخيلية مرت مع زوجها على قبر المجنون، فقال لها: هذا قبر الكذاب، فقالت: وما ذلك[7]، فقالت[8]: لأنه قال:

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت ... علي ودوني جندل وصفائح

(1) في «ج»: «تذهب».
(2) في «ج»: «لما استحسن».
(3) سقط من: «ج».
(4) سقط من: «ج»
(5) زيادة من: «ج».
(6) سقط من «ج».
(7) في «ج»: «وما ذاك».
(8) في «ج»: «فقال».

فسلمت[1] [تسليم البشاشة][2].... الأبيات.

فقالت: وهل تأذن لي بالسلام عليه؟ فقال: نعم، فقالت: السلام عليك يا أخا العشاق، ويا قتيل الأشواق، ففزعت ناقتها كأنها سمعت رده، فوقصتها[3]، ودفنت بجنبه، فخرج من كل قبر شجرة، والتفا فكأن الحب سرى للموضعين وما فيهما من جماد.

وبالجملة من ذم الحب على الإطلاق فلا عبرة به، نعم إن ترتب عليه خلل ديني حكم له بمقتضى ما ترتب عليه، ثم أصل الحب والبغض النظر، قال الشاعر:

كل الحوادث مبداها من النظر

ومعظم النار من مستصغر الشرر[4]

كم نظرة أثرت في قلب ناظرها

فعل السهام بلا قوس ولا وتر

يسر مقلته ماضر مهجته

لا مرحبا بسرور جاء بالضرر

والمرء ما دام ذا عين يقلبها

في أوجه الناس موقوف على[5] الخطر[6]

---

(1) في «ج»: «لسلمت».

(2) زيادة من « أ ».

(3) كذا في « أ » و«ج» ، وفي «الأصل»: «فرفعتها».

(4) في «الأصل»: «السور»،والمثبت من « أ ».

(5) في « ج »: «موقوف على خطر».

(6) وعند ابن القيم في «الداء والدواء» ص [217] بلفظ:

«كل الحوادث مبداها من النظر ... ومعظم النار من مستصغر الشرر

كم نظرة بلغت من قلب صاحبها ... كمبلغ السهم بين القوس والوتر

والعبد ما دام ذا طرف يقلبه ... في أعين الغير موقوف على الخطر

يسر مقلته ما ضر مهجته ... لا مرحبًا بسرور عاد بالضرر

والنظر بعين[1] البصيرة في حسن الفعل كالنظر بالبصر في جمال الذات، ثم يتبعه الاستحسان أو الاستقباح، ثم الميل أو النفور ثم الحب أو البغض، ثم العشق في جمال الذات والخلة في حسن الفعل، وهي الصداقة المقول في صاحبها:

إن أخاك الصدق[2] من كان معك ... ومن يضر نفسه لينفعك

ومن إذا ريب الزمان صدعك ... شتت كل[3] شمله ليجمعك

والعداوة ناشئة عن البغض والمراد الحسن والقبح / 5/ في اعتقاد الناظر.

يقضي على المرء في أيام محنته ... حتى يرى حسنا ما ليس بالحسن

وإلى هنا تنتهي العامة، وعشقهم يمكن زواله، ومن مثلهم الآسية تقطع عروق المحبة خصوصًا إذا كانت معللة، على ما أشار له ﷺ[4]: «تهادوا تحابوا»[5]، وعليه قوله:

إذا المرء لا يهواك إلا تكلفًا ... فدعه ولا تكثر عليه التأسفا

ففي الناس إبدال وفي الترك راحة ... وفي القلب صبر للحبيب إذا جفا

إذا لم يكن حفظ الوداد طبيعة ... فلا خير في ود يكون تكلفا

[ويريح أصحاب هؤلاء المقام][6] الوصال، وملاطفة المحبوب، وللخواص وراء ذلك مقام في الحب، وهو الذي به الحبيب أعلى من الخليل، ولا يمكن وصفه؛ بل يعرفه أهله بالوجدان والأمارات، غير أن صاحبه يستوي عنده الهجر والوصل،

(1) في «ج»: «بيعني».
(2) في « أ »: «الحق» .
(3) في « أ »: «فيك».
(4) في « أ » و«ج» زيادة: «بقوله».
(5) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (حديث 594)، وحسنه الإمام الألباني في «صحيح الأدب المفرد».
(6) كذا في «الأصل» و« أ » و«ج»، ولعل الصواب: «ويريح أصحاب هؤلاء مقام الوصال»، كما أفادنيه شيخنا محمد بوخبزة – حفظه الله –.

وإساءة حبيبه، وإحسانه، وقربه وبعده، بل ربما كان بعده ألذ له[1] لأنسه به في ضميره، فيألف بصورة الباطن، وينزعج عنها بصورة الظاهر، ولا [دواء][2] له حينئذ، بل صاحبه أسير الأحوال، تعبث به كيف شاءت، وفيه قال سلطان العاشقين[3]:

أحبائي أنتم أحسن الدهر أم أساء ... فكونوا كما شئتم أنا ذلك الخل

ويعبر عنه في الحوادث بالهوى[4] والوله[5] والصبابة[6] والغرام على ما يأتي، قال:

يقول أناس لو نعت لنا الهوى ... ووالله لا أدري لهم كيف ينعت[7]

فليس لشيء منه حد أحده ... وليس لشيء منه وقت موقت

إذا اشتد ما بي كان آخر حيلتي ... له وضع كفي[8] تحت خدي وأصمت[9]

---

(1) في «ج»: «الله».

(2) سقط من «ج».

(3) هو عمر بن علي بن مرشد بن علي الحموي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، أبو حفص وأبو القاسم شرف الدين ابن الفارض (576 - 632هـ)، صوفي جلد، يلقب بسلطان العاشقين، في شعره فلسفة تتصل بما يسمى «وحدة الوجود».

انظر: «ميزان الاعتدال» (2/ 266)، «شذرات الذهب» (5/ 139)، «الأعلام» (5/ 55).

(4) الهوى: «هو ميل النفس إلى الشيء، وفعله: هَوِي، يهوى، هوى، مثل: عمي، يعمى، عمى، وأما هَوَى يهوي بالفتح فهو السقوط. ومعظم استعمال الهوى في الحب المذموم، كما قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: 40-41]، وقد يستعمل في الحب الممدوح استعمالًا مقيدًا، ومنه قول النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به**».

قلت: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة [15] وضعفه الشيخ الألباني في «ظلال الجنة».

وعند البخاري [6168]، ومسلم [2640] أن أعرابيًا قال للنبي ﷺ: جئت أسألك عن الهوى، فقال: «**المرء مع من أحب**» («روضة المحبين» ص[55-56]) بتصرف.

(5) قال في الصحاح (6/ 2256): «الوله: ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد ورجل واله، وامرأة واله، وواهلة».

(6) الصبابة: «هي رقة الشوق وحرارته، يقال: رجل صبّ: عاشق مشتاق». انظر: «الصحاح» (1/ 161).

(7) في «أ»: «أنعت».

(8) في «أ»: «يدي».

(9) في «أ»: «وأصمت».

وأنفخ وجه الأرض طورًا بعبرتي وأقرعها[1] طورًا بظفري وأفكت[2]

وقد زعم الواشون أني سلوتها فما لي أراها من بعيد فأبهت

ثم غلب عليهم[3] طمعًا في الراحة، أو غلبه من الحال النوع المسمى من الشعر بالغزل، كأنه لشبه موضوعه بالغزال، وهو إن تعلق بالعورات أو بغيرها على طريق الالتذاذ الشيطاني حرم، وإلا كره، فقد نص أئمتنا المالكية على كراهة الملاصقة بغير العورة من دون حائل، إلا لقصد أو وجدان، فأولى هذا.

ومن هنا تعلم أن التعلق بالنساء أشد خطرًا من التعلق بالغلمان، وإن كان هو شأن القدماء، لأنهن كلهن عورة، لكن قد اشتد الخطر الآن في النوعين، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، نسأل الله تعالى السلامة .

وأما مثل هذه القصيدة فمجرد تحسر وذكر لأحواله، ولا تعلق لها بأوصاف / 6/ المحبوب، فلا لوم فيها أصلًا، مع ما اشتملت عليه من فوائد المصطلح، على أنا سنذكر مقصدًا حسنًا عند قوله: (فخذ أولًا من آخر).

الرابعة - علم الحديث دراية: قال شيخ الإسلام[4] -وهو المراد عند الإطلاق- قلت: لعل هذا في الماضي وإلا فالآن [لا يطلق عليه إلا][5] مقيدًا بالمصطلح: «علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

---

(1) في « ج »: «وأقرع».

(2) في « أ »: «وأنكت».

(3) في الحاشية: (قوله: ثم غلب عليهم، أي: العشاق).

(4) يريد العلامة زكريا الأنصاري، انظر «فتح الباقي» (1/ 92)، تحقيق الدكتور ماهر الفحل وزميله.

(5) في « أ »: «يطلق عليها إلا».

وموضوعه: ذات الراوي والمروي[1] من حيث ذلك.

وغايته: معرفة ما يقبل[2] وما يرد من ذلك[3].

ومسائله:[4] ما يذكر في كتبه من المقاصد».

قال الحافظ العسقلاني في شرح «نخبته»[5]: من أول مصنفيه[6]: القاضي أبو[7] محمد الرامهرمزي[8] بفتح الراء والميم الأولتين[9] وضم الهاء والميم الأخيرة بينهما راء ساكنة ثم زاي مكسورة ، وسمى كتابه بـ«المحدث الفاصل[10] بين الراوي والواعي»[11].

---

(1) أو السند والمتن، بناء على تعريف ابن جماعة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «علم الحديث هو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن».

(2) فيعمل به.

(3) فلا يعمل به.

(4) «هي أنواعه المتعلقة بأحوال المتن والسند وبيانها وما يتعلق بها من قضايا». انظر: «إتحاف المهرة بالمبادئ العشرة في أصول علم الحديث» ص[417].

(5) ص[46]، نشرة ابن الجوزي، بتحقيق (علي الحلبي) حفظه الله.

(6) قلت: أي تدوينًا مستقلًا وإلا كانت مقدمة «صحيح مسلم» من أول ما صنف وقبلها رسالة الشافعي، إذ حوت مباحث بديعة في علم المصطلح، والله أعلم.

(7) في «ج»: «ابن».

(8) وهو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، توفي سنة 260هـ. انظر: «العبر» (2/ 321-322).

(9) في « أ »: «الأوليين» .

(10) في «ج»: «الحدث الفاصل».

(11) «لكنه لم يستوعب» كما قال الحافظ ابن حجر، وقال الإمام الألباني في حاشية له على النزهة: «أي لم يأت بالاصطلاحات كلها؛ لأنه من أول من صنف في هذا العلم، وأما أول من صنف في علم الحديث، فالأكثر على أنه ابن جريج، وقيل: مالك، وقيل: «ربيع بن صبيح». انظر: «النكت على نزهة النظر»، (ص[470] الحاشية [2]).

والحاكم المشهور أبو عبد الله النيسابوري [متأخر عن الحاكم أبي أحمد النيسابوري][1] لكنه لم يهذب ولم يرتب، ثم صنف أبو نعيم الأصبهاني[2] بفتح الباء وكسرها على منوال كتاب القاضي، ثم أفرد الخطيب أبو بكر البغدادي كل نوع بتأليف، كـ «الكفاية في قوانين الرواية»[3]، و«الجامع لآداب الشيخ والسامع».

قال الحافظ أبو بكر بن نقطة ونقطة جارية حضنت أباه أو جده أو أمه فنسب لها[4]: «فكل من [بعده أخذ من][5] كتبه»[6].

ثم جمع القاضي أبو الفضل عياض كتابًا لطيفًا سماه: «الإلماع في كتاب الإسماع»[7]، وأبو حفص الميانجي[8] بمثناة تحت[9] وكسر الجيم والنون[10] في ضبط

---

(1) ما بين معقوفتين سقط من: «ج».

(2) مستخرَجًا على كتاب الحاكم وسماه: «معرفة علوم الحديث على كتاب الحاكم».

(3) «الراجح أن عنوان الكتاب هو «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» لأن أكثر وأقدم النسخ اتفقت على هذا الاسم، وكذلك أقرب المصادر إلى المؤلف، وهو «المنتظم» لابن الجوزي، والله أعلم». أفاده إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي في تحقيقه للكفاية (1/ 21).

(4) والصواب أنها حضنت جده، فقد سئل أبو بكر عن نقطة؟ فقال: «هي جارية عرفنا بها ربت شجاعًا جدنا». انظر «سير أعلام النبلاء» (22/ 347).

(5) سقط من: «ج».

(6) بل قال: «كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه». انظر: «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (1/ 190).

(7) بل سماه: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» وهو في طرق تحمل الحديث وروايته.

(8) هو أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي، توفي سنة (580هـ)، وقيل (581هـ).

(9) في «أ»: «تحتية».

(10) في «أ»: «وكسر الميم والنون».

اللقاني[1] والقاري[2]، وضبطه المناوي[3] بفتح النون[4]، وهو ما وجد عندي في آخر ترجمة «أصح الكتب» من شيخ الإسلام[5]، وأنه نسبة إلى ميانج موضع بالشام كتابًا سماه «ما لا يسع المحدث جهله»، ثم لما ولي الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق التحديث بالمدرسة الأشرفية جمع مهم الفن في كتابه المشهور[6] شيئًا بعد شيء، فلهذا لم يرتبه[7] على الوجه الأنسب، ثم سار بسيره من بعده، فمن معارض ومنتصر، ومستدرك ومقتصر.

---

(1) هو العلامة إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن علي بن علي بن عبد القدوس بن محمد بن هارون اللقاني المصري المالكي، لم تسعفنا المصادر بتاريخ ولادته على التحديد، فقيل ولد سنة (970هـ) أو (969هـ) أو (968هـ)، كان مرجعًا بالقاهرة، لقب بخاتمة المحققين وإمام الأئمة، تتلمذ على يد علماء أجلاء، وجمع لنفسه سفرًا فيمن أدركه من علماء القرن العاشر، أما عن تلامذته فلا يحصون كثرة، توفي بالشرفة وهو راجع من الحج يوم الأحد ثالث صفر (1041هـ)، مخلفا مؤلفات في شتى الفنون منها: «بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل»، «البدور اللوامع من خدور جمع الجوامع». انظر: «خلاصة الأثر» (1/ 6)، «فهرس الفهارس» (1/ 90)، «النجوم العوالي» (3/ 25).

(2) هو ملا علي القاري الإمام نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي ولد بهراة حوالي سنة (930هـ)، هاجر إلى مكة وأكب على الطلب، ولازم علماء البلد الحرام، كان قنوعًا، يحكى أنه كان يكتب المصحف بخطه الجميل فيبيعه وينتفع منه. تتلمذ على يده عدد كثير، فهو إمام عصره، توفي سنة (1014هـ)، من مؤلفاته:

«المصنوع في معرفة الموضوع»، «الموضوعات الكبرى»، «توضيح المباني وتنقيح المعاني».

انظر: «خلاصة الأثر» (3/ 185)، «البدر الطالع» (1/ 445).

(3) هو العلامة عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الحدادي، المناوي، القاهري، الشافعي، ولد سنة (952هـ)، قرأ على والده علوم العربية، ثم أخذ التفسير والحديث والأدب والتصوف عن جمع من العلماء، تتلمذ على يده الشيخ علي الأجهوري والشيخ سليمان البابلي وغيرهم كثير، توفي سنة (1031هـ)، من مؤلفاته:

«الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية»، «فيض القدير شرح الجامع الصغير».

انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (2/ 413).

(4) انظر: «قضاء الوطر» (1/ 402)، «شرح شرح نخبة الفكر» [142]، «اليواقيت والدرر» (1/ 212).

(5) انظر: «فتح الباقي» (1/ 113).

(6) باسم: «مقدمة ابن الصلاح» و«أنواع علوم الحديث» و«معرفة علوم الحديث» و«علوم الحديث».

(7) في «ج»: «لم يرتب».

وأما رواية[1]**:** فليس قواعد بل هو نظير علم أصل اللغة، وعرفوه بأنه: العلم بما أضيف للنبي ﷺ قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو وصفًا[2] .

وبموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيث ما يخصه.

وغايته: سعادة الدارين، وقيل: الصون على الخطأ في نقله، وقولي: من حيث / 7/ ما يخصه، أولى من قول شيخ الإسلام: «من حيث إنه نبي»[3]؛ إذ كلامه لا يظهر شموله لصفات ذاته، ككونه مشربًا بحمرة كل الظهور، وما قلناه يخرج ما أخرجه قوله من نحو البحث عنه من حيث إنه إنسان، والظاهر[4] أن البحث عن نسبه الشريف من الحديث كمولده، وعلم من هنا أنه ليس بلازم صدور لفظ الحديث منه [ﷺ][5]، ألا ترى الشمائل والحديث والخبر مترادفان على الصحيح، ما أضيف إلى النبي ﷺ قيل، أو إلى صحابي، أو إلى من دونه، وقيل الخبر أعم، وقيل متباينان، فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره .

ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: الإخباري، وللمشتغل بالسنة النبوية: المحدث.

ويطلقون السنة في أحد استعمالاتها على الحديث.

والأثر: الحديث، مرفوعًا، أو موقوفًا، وإن قصره بعض الفقهاء على الموقوف.

---

(1) أي: علم الحديث رواية.

(2) وعرفه الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه: «علم يبحث عما ينقل عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وأحواله، فهو يبحث فيما ينقل لا في النقل» («شرح البيقونية» ص[١١]).

(3) انظر «فتح الباقي» (1/ 91).

(4) سقط من «ج».

(5) ليس في «ج».

والإسناد[1]: حكاية رجال المتن كالسند، ويطلق هذا على الطريق[2] أعني الرجال نفسها، لأنه يستند إليه في النقل[3].

(1) **لغة**: هو مصدر (أسند يسند إسنادًا) بمعنى «اعتمد»، قال في اللسان: «وقد سند إلى الشيء يسند سنودًا، واستند وتساند، وأسند» أي بمعنى اعتمد عليه، وقال أيضًا وأسند الحديث: رفعه والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله».

واصطلاحًا: عرفوا (الإسناد) بقولهم: هو حكاية طريق متن الحديث، وعرفوا (السند) بأنه طريق متن الحديث، وسمي (سندا) لاعتماد الحافظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذا من معنى (السند) لغة: وهو ما استندت إليه من جدار أو غيره، والمحدثون يستعملون كلا من (السند)و(الإسناد) في موضع الآخر، ويعرف المراد بالقرائن.

أفاده سيد عبد الماجد الغوري. انظر «موسوعة علوم الحديث» (1/ 246).

قلت: وما اشتهر بين طلبة العلم من أن السند هو:«سلسلة الرواة الموصلة إلى متن الحديث، فهو تعريف غير جامع وذلك لأمور:

«**أولًا**- لأن الإسناد يشتمل على جزئين: الرجال، وأدوات الأداء، وهذا التعريف لا يشمل الثاني، وإن **قيل**: وصفه بـ«سلسلة» يتضمن أدوات الأداء، لأنها هي التي تربط كل راو بما فوقه.

قلت: وتتضمن أيضًا الاتصال، لأن السلسلة لا توصف بكونها «سلسلة» إلا إذا كانت متصلة الحلقات، وحيث ثبت ذلك، فليست كل الأسانيد متصلة كما هو معلوم فرجع التعريف إلى كونه غير جامع، والله أعلم.

ثانيًا- أن هناك من الأسانيد ما تكون الواسطة في بعض طبقاتها من غير الرواة، كما هو الحال فيما أخذ بالوجادة، فإن الوساطة فيها تكون الكتاب لا الرجال، ولهذا تجد المحدثين يقولون في مثل ذلك: «رواه فلان، عن كتاب فلان، عن فلان». أفاده الشيخ طارق عوض الله. انظر: «تدريب الراوي» (1/ 39)، الحاشية [4].

للاستزادة انظر: «المدخل إلى علم الحديث» للشيخ الفاضل طارق عوض الله ص[25-26-27].

(2) في «الأصل»: «الطريقة»، وفي « أ »: «الطرق»، والمثبت من «ج».

(3) وقد خصت هذه الأمة بالإسناد، قال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي السرخسي رحمه الله تعالى: سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول: «إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل، مما جاء به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات».

والمتن: الكلام المنقول، من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية، لأنه غاية السند، [أو من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته][1] واستخرجتها، كأن الراوي استخرجه[2]، أو من المتن وهو ما [صلب][3] وارتفع من الأرض، لأنه يرفع ويقوى بالسند[4]، والله أعلم.

الخامسة: لا تخفى[5] المناسبة بين المعنيين في القصيدة، فإن أحدهما متعلق بحب المحبوب، والثاني بمصطلح حديثه، ولنشرع في الشرح، راجين الفتح .

قال رحمه الله تعالى:

غرامي صحيح والرجا فيك معضل   وحزني ودمعي مرسل ومسلسل

أقول: **(الغرام)**[6]: الحب القوي؛ لأنه سبب لكل غرامه[7]، حتى النفس.

وصحيح: سالم من مرض التعليل، أعني[8] حبي لك قوي خالص عن الأغراض، بحيث أحبك لذاتك.

---

(1) في «ج»: «أو من متن الكبش إذا شقت جلدة بيضته».
(2) في « أ »: «استخرجها».
(3) في الأصل: «سلب»، والمثبت من «ج» و« أ ».
(4) أو من «تمتين القوس» أي: شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده. انظر: «المنهل الروي»، ص[29].
(5) في « أ »: «لا يخفى».
(6) يقال: (أغرم) بالشيء أي: أولِع به. انظر: «مختار الصحاح» مادة (غ ر م) ص[259].
(7) في « أ »: «غرامة».
(8) في « أ »: «يعني».

ثم قال متحصرًا: (والرجا[1] فيك معضل) أو أن واوه للحال، وعلى كل فهو إشارة لدليل دعواه من صحة الغرام، إذ لو كان معللًا ما وجد مع اليأس وانقطاع الرجاء.

وحيث كان الرجاء الذي هو مصحوب بالإنسان[2] معضلاً فأولى الطمع المجرد.

والمعضل[3]: [المنقطع][4] الضعيف، يقال أعضله الأمر إذا [أتعبه][5]، ومنه المعضلات بالكسر: الشدائد.

و(الحزن): انقباض الطبع لما يكرهه.

و(الدمع): ما يدفعه الفؤاد بسرعة عند تأثره إلى الدماغ ، فيسيل / 8/ إلى المقلتين فينضحان به، كأن الفؤاد يعاقب العين لأنها أصل الضرر، والجزاء من جنس العمل، وقيل: بل يصعد الوهج[6] للدماغ فيتولد منه إذ ذاك في قبة الدماغ الماء، ويكون عند شدتي الفرح والحزن، قال:

---

(1) الرجاء مصدر قولهم: رجوت فلانًا أرجوه وهو مأخوذ من مادة (ر ج و) التي تدل على الأمل الذي هو نقيض اليأس، وقيل الأمل أكبر من الرجاء؛ لأن الرجاء معه خوف، قال ابن منظور في «اللسان» (4/ 93): وقد يكون الرجو والرجاء بمعنى الخوف، قال تعالى: ﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح: 13]، أي: تخافون عظمة الله. انظر موسوعة «نضرة النعيم» (5/ 2022).

(2) في «ج» و« أ »: «المصحوب بالأسباب».

(3) **لغة**: اسم مفعول، مأخوذ من قولهم: عضل بي الأمر وأعضل بي إذا صعب. «الاشتقاق» ص[178]، قال ابن الصلاح: «وأصحاب الحديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح الضاد، وهو اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم: (أمر عضيل) أي: مستغلق شديد. «علوم الحديث» ص[59].

(4) ليس في «ج».

(5) في الأصل «أتبعه»، والمثبت من «ج».

(6) في « أ »: «الوهيج».

يا عين صار الدمع عندك عادة تبكين من فرح ومن أحزان

و(**مرسل**)[1]: مسترسل دائم لا ينقطع.

و(مسلسل)[2]: متتابع.

وقوله: (**وحزني**)... إلخ، لا يخفى مناسبة لما قبله، لأنه يتسبب عنه، وصدر كلامه بصحة غرامه لأنها رأس ما لهم وأس حالهم، وإن سلمت [للكاشف][3] سلم له كل ما يدعيه.

إن قلت: لم لم يبتدأ بالبسملة؟، قلت: كأنه كغيره من الشعراء يجل اسم الله تعالى عن أن يجعل بداية لمثل هذا الشعر، ولا مانع من أنه نطق بها في خاصة نفسه، ولم يدرجها في النظم مبادرة إلى ذكر الغرام ونحوه، كي يكون أول ما يطرق السمع على ما ذكر في البديع، ثم فيه من المحسنات البديعية [الطباق][4]، ويقال تطابق وتضاد وتطبيق وتكافؤ، وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة، كقوله:

على رأس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه

[وهنا الصحيح][5] مع المعضل، بل ومع المرسل باعتبار المعنى المصطلحي، والمعضل مع المرسل والمسلسل بل والمرسل والمسلسل، لأن إرسال اللآلئ مثلًا يضاد سلسلتها في السلك، والرجاء والحزن لأن [الأول][6] للمحبوب، والثاني للمكروه.

---

(1) اسم مفعول من الإرسال بمعنى الإطلاق ويحتمل أن يكون من قولهم: جاء القوم أرسالًا: أي متفرقين، أو من قولهم: ناقة مرسال أي: سريعة السير. «القاموس المحيط» (3/ 384).

(2) اسم مفعول من التسلسل أي اتصال الشيء بالشيء ومنه سلسلة الحديد. «فتح المغيث» (3/ 432).

(3) في « أ » و«ج»: «العاشق».

(4) ما بين معقوفتين زيادة من «ج» و« أ ».

(5) في « أ »: «وهذا كالصحيح».

(6) سقط من الأصل.

واللف والنشر[1] المرتب، لأن قوله: (مرسل) راجع للحزن، و(مسلسل) للدمع فهو على حد: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [القَصَص: 73].

ويحتمل أنه منشور بعكس الملفوف، كقوله:

كيف أسلوا وأنت حقف وغصن   وغزال لحظا وقدا وردفا[2]

الحقف: كثيب الرمل، **والردف**: الكفل.

إن قلت: يحتمل أنهما خبران عن كل، فلا يكون من هذا الباب أصلًا، قلنا: ممنوع، وإلا لقال[3]: مرسلان ومسلسلان.

---

(1) «ويسميه بعض البديعيين «الطي والنشر»: وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية». «علم البديع» للدكتور عبد العزيز عتيق، ص[175]، دار النهضة العربية.

قلت وهو قسمان:

مرتب: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القَصَص: 73]، حيث ذكر الليل والنهار وجمع بينهما بواو عطف، ثم أضاف إلى كل ما يليق به، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء من فضل الله راجع إلى النهار على الترتيب.

غير مرتب ويسمى أيضًا «مشوش» كما سيأتي في قول الشاعر:

كيف أسلوا وأنت حقف وغصن   وغزال لحظا وقدا وردفا

انظر: «علوم البلاغة»، ص[134-135]، إعداد: راجي الأسمر.

(2) «حيث ذكر الحقف والغصن والغزال، وأضاف إلى كل ما يليق به، فاللفظ راجع إلى الغزال، والقد إلى الغصن، والردف للحقف، وذلك على غير ترتيب». «علوم البلاغة» ص[135].

(3) في «ج»: «وإلا يقال».

وفي الحزن والدمع كأكثر كلمات القصيدة مراعاة النظير، ويسمى التناسب والتوفيق[1] والائتلاف والتلفيق، وهو الجمع بين الشيء ومناسبه، كقوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: 5].

وقول ابن رشيق:

أصح وأقوى ما سمعناه في الندا	من الخبر المأثور منذ قديم
أحاديث ترويها السيول عن الحيا	عن البحر عن كف الأمير تميم

ناسب بين الصحة والقوة، والسماع والخبر المأثور والأحاديث، وكذا بين السيل والحياء، والبحر وكف تميم.

/ 9/ ثم في البيت أربعة مباحث حديثية:

الأول- الصحيح وهو قسمان: صحيح لذاته، وستعرفه، وصحيح لغيره، وهو الحسن لذاته إذا تقوى بطريق[2] أخرى، وسيأتي[3] تعريف الحسن لذاته، وأما الحسن لغيره فهو الضعيف إذا تقوى، وسيأتي[4] تعريف الضعيف.

أما الصحيح لذاته: فهو ما استجمع[5] خمسة شروط: عدالة رواته، وضبطهم التام، واتصال سنده، وعدم العلة والشذوذ.

---

(1) في «ج»: «والتوافق».
(2) في «ج»: «بطرق».
(3) في «ج» زيادة: «في».
(4) في «ج» زيادة: «في» أيضًا.
(5) في «ج»: «ما اجتمع فيه».

وإنما لم أزد السادس الذي في عبارة سيدي محمد الزرقاني على البيقونية[1] عند ذكر الضعيف وهو العاضد عند[2] الاحتياج له، لأنه في الصحيح لغيره، وكلامنا في الصحيح لذاته.

أما العدالة: فهي هنا اجتناب الكبائر، وصغائر الخسة، والرذائل المباحة، ولو من عبد[3] وامرأة[4].

والضبط قسمان:

---

(1) انظر: «شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية» ص[15].

(2) في «ج»: «عن».

(3) في «ج»: «من عبد أو امرأة».

(4) وقيل في تعريفها أيضًا: «هي ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب الأدناس وما يخل بالمروءة عند الناس». انظر: «التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية» للشيخ علي الحلبي، ص[21]، ويشترط فيها ما يلي:

(1) الإسلام: قال سبحانه ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ وغير المسلم ليس من أهل الرضا.

(2) **البلوغ:** لأنه مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات.

(3) **العقل:** لأنه لابد منه لحصول الصدق وضبط الكلام.

(4) **التقوى:** وتقتضي اجتناب الكبائر والصغائر.

(5) الاتصاف بالمروءة وترك ما يخل بها: كالتبول في الطرقات وحلق اللحية.

انظر: «موسوعة علوم الحديث وفنونه»، (2/ 454).

فائدة: بم تثبت عدالة الراوي؟.

قال ابن الصلاح: «عدالة الراوي تثبت تارة بتنصيص المعدلين على عدالته، وتارة تثبت بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا، وهذا هو الصحيح من مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه» (مقدمة ابن الصلاح، ص[105]).

فائدة: كيف يعرف كون الراوي ضابطا؟.

يعرف كون الراوي ضابطا بعرض مروياته على مرويات الثقات. فإن توافقت الروايات ولو من حيث المعنى عرفنا حينئذ أنه ضابط وإن اختلفت الروايات لم يحتج بحديثه.

ضبط صدر: وهو أن يحفظه[1] بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وضبط كتاب: بأن يصونه عنده من سماعه لآدائه، ولا يدفعه لمن يمكن أن يغير فيه.

وهذا في أول الأمر، وإلا فالعبرة الآن بمن[2] اجتمعت عليه النسخ المصححة، وإنما قيدناه بالتام لإخراج الحسن.

وقولنا: اتصال سنده، أي لمنتهاه من غير حذف، سواء انتهى إلى النبي[3] ﷺ أو لغيره، فيكون في المرفوع، والموقوف، والمقطوع لا المنقطع[4].

وقولنا: وعدم العلة[5]، أي ولو خفية يعرفها الممارس، كجعل المدرج من الحديث أو رواية بواسطة لم يعلم له سماع ممن فوقه أو غير ذلك.

والشذوذ[6]: مخالفة الثقة للجماعة، أو لواحد أوثق منه.

---

(1) في «ج»: «وهو أن يحفظ».

(2) في « أ »: «بما».

(3) في « أ »: «للنبي».

(4) لأن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث السند.

(5) **العلة لغة**: المرض، يقال: عل يعل، واعتل أي مرض فهو عليل.

«والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول ...، وهذا علة لهذا، أي سبب». انظر «لسان العرب» (6/ 412).

والحديث المعل: «هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها». «علوم الحديث»، ص[90].

والسبيل إلى معرفة الحديث المعل هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته ثم الحكم على الرواية المعلولة.

وهذا العلم من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها كما قال ابن حجر في «النزهة»، ص[123]، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا.

قلت: لهذا لم يخض فيه إلا القليل، كأحمد بن حنبل وابن المديني والبخاري والدارقطني.

(6) الشاذ لغة: المنفرد عن الجمهور، واصطلاحًا: «ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه». «النكت على نزهة النظر»، ص[98].

=

فوائد:

الأولى - ليس العزيز أي رواية اثنين أو ثلاثة يعني فأكثر شرطًا للصحيح[1]، بل قد يكون الغريب المروي من طريق واحدة صحيحا، خلافا للقاضي أبي بكر ابن العربي المالكي المشهور الذي قيل فيه خزانة العلم وقطب المغرب في شرح البخاري[2]، وزعم أنه شرط البخاري[3].

قال ابن رشيد - بالتصغير - وهو أبو عبد الله السبتي الإسكندراني[4]: هو مردود بأول حديث من (صحيحه)، أي: «**إنما الأعمال بالنيات**» فإنه تفرد به عن عمر علقمة، ثم محمد ابن إبراهيم، ثم يحيى ابن سعيد، وتكلف القاضي الجواب عنه بما لا يتم[5] فلا نطيل به.

= قلت: والشذوذ يقع في السند والمتن، وقد قسمه العلامة التبريزي إلى قسمين وهذا التقسيم بالنظر إلى ثمرته شاذ مردود، وشاذ غير مردود، والشاذ المردود على قسمين:

الأول- ما انفرد به راويه بشيء مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ والإتقان.

والثاني- أن يكون راويه متفردًا بروايته، ولم يروه غيره، لكن ليس ممن يوثق بحفظه وإتقانه.

وأما الشاذ غير المردود: فهو الذي انفرد راويه بروايته، ولم يخالف غيره وهو عدل ثقة متقن، فهو صحيح معمول به، كحديث «**إنما الأعمال بالنيات**».

انظر: «الكافي في علوم الحديث»، ص[278-279]، تحقيق: سماحة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان.

(1) كما زعمه أبو علي الجبائي المعتزلي المتوفى سنة (303هـ).

(2) وقد نسبه إليه صديق حسن خان القنوجي في «الحطة»، ص[345]، حيث قال: «ومن شروح البخاري... شرح القاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المالكي الحافظ المتوفي سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة».

(3) وقد ادعى ذلك أيضًا الكرماني في شرحه للبخاري، وقد رد الحافظ ابن حجر هذه الدعوى في «الفتح» (10/ 575).

(4) المتوفى سنة (721هـ) في شرحه على «صحيح البخاري» . قال ابن فهد في «لحظ الألحاظ»، ص[356]: «أطال فيه النفس ولم يكمله».

(5) في «ج»: «بما لا يتم به».

الثانية - قد يطلقون الصحة أو الحسن على الإسناد فلا يلزم منه ما ذكر في المتن نفسه، فإن[1] صحة الإسناد: عدالة رجاله، وضبطهم، واتصاله، ويجامع ذلك الشذوذ وبعض العلل، نعم الأصل خلافه، وليعلم أن وصف مسند بصحة أو ضعف من طريق لا ينافي وصفه بغيرها / 10/ من طريق أخرى.

ويُقال لذي العلة: معل، لقوله[2]: أعله بكذا، ومعلل[3] من التعليل، لا معلول[4]؛ لأنه من عله بالشراب: سقاه مرة بعد أخرى، وليس مراد أو تعبير بعضهم به سهو.

الثالثة - الصحيح والحسن يعمل بهما مطلقًا، وأما الضعيف فإن اشتد ضعفه ترك، وإلا عمل به في فضائل الأعمال[5].

---

(1) في « أ »: «لأن».

(2) في « أ » و«ج»: «لقولهم».

(3) في « أ »: «أو معلل».

(4) «لأن اسم المفعول من «أعل» الرباعي لا يأتي على «مفعول»، بل والأجود فيه أيضًا «معل» بلام واحدة، لأنه مفعول «أعل» قياسا، وأما «معلل» فمفعول «علل» وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء وشغله». انظر: «تدريب الراوي» (1/ 407).

(5) اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام على ثلاثة أقوال:

القول الأول- يرى بعض العلماء أنه يعمل بالحديث الضعيف مطلقا في الفضائل وكذا الحلال والحرام، وذلك بشرطين:

1 - أن يكون الضعف غير شديد.

2- أن لا يوجد في الباب غيره.

وممن روي عنه هذا القول: الإمام أبو حنيفة، الإمام مالك بن أنس، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

القول الثاني- وهو قول بعض المحققين من أهل العلم، حيث يرون أن الضعيف لا يعمل به مطلقًا، لا في الأحكام ولا في غيرها، ومن هؤلاء: يحيى بن معين، البخاري، مسلم بن الحجاج، أبو حاتم الرازي، ابن تيمية. ومن المعاصرين: أحمد محمد شاكر والألباني، رحم الله الجميع.

القول الثالث- يمثله جمهور العلماء، وهو قائم على عدم الاحتجاج بالضعيف في الأحكام، وأما في «الترغيب والترهيب»، و«فضائل الأعمال» فيحتج به بشروط وهي:

1 - أن يكون الضعف غير شديد.

2- أن يكون الضعف مندرجا تحت أصل عام.

وللسيوطي في (ألفيته):

وللقبول يطلقون جيدا والثابت الصالح والمجودا
وهذه بين الصحيح والحسن وقربوا مشبهات من حسن
وهل يخص بالصحيح الثابت أو يشمل الحسن نزاع ثابت

وقوله: (وهل يخص)... إلخ كالاستدراك على ما في البيت الأول.

الرابعة - قد يقولون في حديث حسن صحيح، فاستشكل الجمع بين الفاضل والمفضول، وزبدة الجواب: أن (أو) محذوفة منه للتنويع، أي: صحيح من طريق، وحسن من أخرى، فهو أعلى مما قيل فيه صحيح فقط، أو للشك حيث كان له طريق واحدة، فهو دون ما جزم بصحته[1].

وجمهور المحدثين على أن الحسن غير الصحيح، وأن القسمة ثلاثية؛ لأنه إن احتوى على [أعلى][2] صفات الترجيح فالصحيح، أو على أصلها فالحسن، أولا ولا فالضعيف، وما عدا هذه من مرفوع وموقوف وغيرهما تعرض لها.

3- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.
4- أن يكون موضوع الحديث في فضائل الأعمال.
5- ألا يعارض حديثًا صحيحًا.
6- ألا يعتقد سنية ما يدل عليه.
انظر: «الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به» للشيخ الفاضل الدكتور عبد الكريم الخضير، ص[249].
«وخلاصة القول: أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح، إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه»، قاله الإمام الألباني. انظر «تمام المنة» ص[38].

(1) وقيل إن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي فيراد بقوله: حسن، أن لفظه حسن. انظر: «تحقيق الرغبة في توضيح النخبة»، ص[67]، والله أعلم.

(2) في « أ »: «تمام».

وحيث حكموا[1] بنحو الصحة فمرادهم الظن لا القطع، نعم ذهب جمع كثير إلى القطع بصحة ما في الشيخين لإجماع الأمة المعصومة من الخطأ على قبولهما.

ولا نحكم[2] على سند معين بأنه أصح الأسانيد مطلقًا؛ لأن الإطلاع على جميع أوصاف الرجال من كل وجه متعذر[3]، وخاض بعضهم، فقال البخاري: مالك[4] عن نافع عن ابن عمر، وزيد عن مالك الشافعي[5]، وعنه أحمد، وهي سلسلة الذهب، لم يوجد بها في مسند أحمد إلا حديث: «**لا يبيع بعضكم على بيع بعض**»[6]، وقيل غير ذلك.[7]

ولم يستوعب الصحيح في مصنف [أيضًا][8] أصلاً؛ لقول البخاري: أحفظ مئة ألف [حديث][9] من الصحيح، ومائتي ألف من غيره، ولم يوجد في (الصحيحين) بل ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر من الصحيح.

---

(1) في «الأصل»: «حكوا»، والصواب من «ج» كما أفادنيه شيخنا محمد بوخبزة -حفظه الله-.

(2) في «أ» و«ج»: «ولا يحكم».

(3) قال ابن الصلاح: «ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق». علوم الحديث (1/ 80)، تحقيق: طارق عوض الله.

(4) في «ج»: «البخاري عن مالك».

(5) في «ج»: «عن مالك عن الشافعي».

(6) أخرجه البخاري [2139]، ومسلم [1412]، وأحمد [4722].

(7) والكل يرجح إسناد أهل بلده لشدة اعتنائه به، انظر: «علوم الحديث» (1/ 83).

(8) ليس في « أ » و«ج».

(9) زيادة من « أ » و«ج».

وتتفاوت رتب الصحيح، فيقدم ما رواه الشيخان، ثم البخاري، ثم مسلم، ثم ما هو بشرطهما، أي: رجالهما[1]، وإن لم يروياه كذلك، فالبخاري مقدم وهو شيخ مسلم[2]، وأشد تحريًا[3] كما يأتي في المعنعن.

---

(1) **قلت**: اختلف العلماء رحمهم الله في المراد بشرط الشيخين على أقوال:

1- فذهب الحافظ ابن حجر، وابن الصلاح، والنووي، والذهبي إلى أن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح.

2- وذهب الحاكم إلى أن شرطهما أن يروي الحديث عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة بأن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يروي عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين حافظ متقن، وله رواة من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظًا مشهورًا بالعدالة في روايته. انظر: «معرفة علوم الحديث» ص[62].لكن هذا القول مردود بما في «الصحيحين» من غرائب، مثل حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**».

3- وقال ابن طاهر في شروط الأئمة الستة: «شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور». انظر: «شروط الأئمة الستة» ص[10].
ورد هذا القول بأن الشيخين قد أخرجا لبعض الرواة المجروحين.

4- قول الحازمي: «شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة، وقد يخرج أحيانا عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة وهو شرط مسلم، وقد يخرج الإمام مسلم حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه» اهـ.

قلت: اعتمادا على أقوال العلماء المحققين يمكن تلخيص شرائط الحكم على الحديث بأنه على شرطهما، أو شرط أحدهما وذلك على النحو التالي:

* **الشرط الأول**: أن يكون رواة هذا الإسناد قد خرج لهم الشيخان أو أحدهما في «الصحيحين».
* **الشرط الثاني**: أن يكون رجال هذا الحديث ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما احتجاجًا، لا في الشواهد والمتابعات.
* **الشرط الثالث**: أن يكون الشيخان قد احتجا برواة هذا الحديث جميعا على نفس الكيفية.
* **الشرط الرابع**: أن يكون هذا الحديث سالما من الشذوذ والعلة، سواء في الإسناد أو المتن.
* **الشرط الخامس**: أن تقع رواية رواة هذا الحديث في (الصحيحين) قصدًا لا عرضًا أو اتفاقًا». انتهى ملخصًا.

انظر: «تدريب الراوي» (1/ 181- 182 - 183 / الهامش: 1)، تحقيق: طارق عوض الله.

(2) حتى قال الدارقطني: «لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء» «فتح المغيث» (1/ 51) .

(3) وقد نقل عن بعض المغاربة أنه فضل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري»، وذلك راجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب كما قال ابن حجر، وإلا فجمهور العلماء على أن «صحيح البخاري» مقدم لتقدم البخاري في الفن، ومسلم تلميذه وخريجه. =

ولبعضهم:

قالوا لمسلم فضل قلت البخاري أعلى[1]

قالوا المكرر فيه قلت المكرر أحلى[2] /11/

تورية للسكر المكرر، ومن تكلم فيه من رجال مسلم أكثر، لبعضهم:

ضعفوا (قس) من رجال ابن حجا ج ثمانين للبخاري التقي

وكذا في الأحاديث:

تكلم في (ري) بضعف لما روى [إماما الحديث الحائزا قطب الهدى][3]

ف (رعد) لجعفي وقاف لمسلم وبل لهما فاحفظ وقيت من [الردى][4]

= قال الشيخ العلامة د.عبد الكريم بن عبد الله الخضير: «وأما من حيث التفصيل فالإسناد الصحيح مداره على الاتصال وعدالة الرواة، وصحيح البخاري أعدل رواة وأشد اتصالا، وبيان ذلك:

1- أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم [435] رجلًا، المتكلم فيه بالضعف منهم [80] رجلًا راويًا، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري [620] راويًا، المتكلم فيه بالضعف منهم [160] على الضعف.

2- وأيضًا الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من التخريج عنهم بخلاف مسلم.

3- وأيضًا الذين تكلم فيهم عند البخاري غالبهم من شيوخه الذين لقيهم وعرفهم وخبر أحاديثهم، بخلاف مسلم فأكثر رواته ممن تقدم عصره، ولاشك أن المرء أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم.

4- وأيضًا أكثر هؤلاء الذين تكلم فيهم عند البخاري يخرج أحاديثهم في الشواهد بخلاف مسلم، فإنه يخرج أحاديثهم في الأصول وإن كان الإمام مسلم لا يستوعب أحاديث هؤلاء بل ينتقي منها ما ووفق عليه.

5- وأما ما يتعلق باتصال الإسناد، فمسلم كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهبه، بل نقل فيه الإجماع في مقدمة «صحيحه» أن الإسناد المعَنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وأمكن اجتماعهما، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة. «تحقيق الرغبة في توضيح النخبة» ص[60-61].

(1) في «الأصل» و« أ » و«ج»: «أعلا».

(2) في «الأصل» و« أ » و«ج»: «أحلا».

(3) كذا في «ج»، وفي «الأصل»: «ما الحديث الحديث اقصب الهدى»، وفي « أ »: «إماما الحديث الحائزا قصب الهدى».

(4) كذا في «ج»، وفي «الأصل»: «الردا».

وقد استخرج عليهما مستخرجات[1] بأن يقتصر على الأحاديث ولا يجوز أن ينسب لفظ [المستخرج][2] للأصل إلا إذا جزم بأنه هو إذ [قد][3] وقع التخالف

(1) **والمستخرجات لغة:** جمع «مستخرج»، وهو مشتق من الاستخراج بمعنى الاستنباط، وخرجه في الأدب فتخرج، وهو خريج «القاموس المحيط» ص[451].
واصطلاحًا: «هو أن يعمد المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة كـ«صحيح البخاري» فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيده الخاصة، بحيث يلتقي مع البخاري في كل حديث في شيخه، أو من فوقه، ولا يتجاوز الشيخ الأقرب إلى البخاري حتى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديث عن ذلك الشيخ، ويجب أن يستخرج الحديث من طريق نفس الصحابي الذي أخرج البخاري عنه الحديث، هذه صفة ما يسمى بـ«المستخرج» «موسوعة علوم الحديث وفنونه» (3/ 295).
قلت: ولا يختص المستخرج بالصحيحين، فقد استخرج علي الطوسي (ت 312هـ) على الترمذي، واسم مستخرجه «مختصر الأحكام»، وقد طبع بتحقيق الشيخ «عصام موسى هادي» عن «مؤسسة الريان» و«دار الدليل الأثرية».
وللمستخرجات فوائد كثيرة منها:
- علو الإسناد.
- ذكر سبب ورود الحديث.
- تصريح المدلسين بالسماع.
- تسمية راو مبهم.
- وصل تعليق.

ومن أشهر المستخرجات:
1- المستخرج على صحيح البخاري: للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الشافعي، المتوفى سنة (371هـ).
2- المستخرج على «صحيح مسلم»: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفرائيني النيسابوري، المتوفى سنة (316هـ) المسمى بـ«صحيح أبي عوانة».

(2) سقط من: «ج».

(3) ليس في: «ج».

كثيرًا[1]، ولابد في نقل حديث من كتاب مشهور من تصحيح[2] بنسخ معتمدة، وقيل: يكفي الواحدة منها، ثم في روايته بالمعنى الخلاف المشهور[3].

الثاني- المعضل: وحده ما سقط منه اثنان[4]، فهو قسم من المنقطع[5]، فإن كان الحذف من أول السند قيل له معلق أيضًا[6]، أو أحدهما الصحابي فمرسل أيضًا.

---

(1) قال العراقي:

واستخرجوا على الصحيح كأبي	**عوانة ونحوه واجتنب**
عزوك ألفاظ المتون لهما	**إذ خالفت لفظا ومعنى ربما**
وما تزيد فاحكمن بصحته	**فهو مع العلو من فائدته**

(2) في «أ»: «من تصحيحه».

(3) اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ في رواية الحديث بالمعنى مع اتفاقهم على أنه لا يجوز ذلك للجاهل والمبتدئ، قال الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص[233]: «وليس بين أهل العلم خلاف في أن ذلك لا يجوز للجاهل بمعنى الكلام وموقع الخطاب والمحتمل منه وغير المحتمل».
وقال ابن الصلاح: «فأما إذا كان عالمًا بذلك أي خبيرًا بما يحيل المعاني فهذا مما اختلف فيه السلف وأصحاب الحديث وأرباب الفقه والأصول، فجوزه أكثرهم، ولم يجوزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنعه بعضهم في حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأجازه في غيره» «علوم الحديث» ص[191].
والراجح والله أعلم الجواز، لأن هذا حال السلف، قال ابن سيرين: «كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد» انظر: «شرح علل الترمذي» (2/ 747).
وقال ابن حجر في شرح «النخبة» ص[94]: «ومن أقوى حججهم أي حجج المجيزين: الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربية أولى».

(4) بشرط التوالي.

(5) **مثاله:** ما رواه الحاكم بسنده إلى القعنبي عن مالك: أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق».
قال الحاكم: «هذا حديث معضل عن مالك: أعضله هكذا في «الموطأ»» «معرفة علوم الحديث» ص[195]، وسبب الإعضال فيه أنه سقط منه بين مالك وأبي هريرة محمد بن عجلان وأبوه.

(6) **والمعلق لغة:** من «علق الشيء بالشيء»، أي ربطه به وجعله معلقا «لسان العرب» (6/ 402).
واصطلاحًا: ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي. =

الثالث- المرسل: وحده ما سقط منه الصحابي[1]، كقول نافع قال رسول الله ﷺ ، ولا يحتج به[2]، لاحتمال أن الساقط صحابي أو غيره، وعلى الثاني يحتمل أنه عدل أو غيره، وعلى الأول يحتمل أنه روى عن صحابي أو غيره، وعلى الثاني يعود الاحتمال السابق.

= **قال ابن حجر:** «ومن صور المعلق: أن يحذف جميع السند، ويقال مثلًا: قال رسول الله ﷺ، ومنها: أن يحذف إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي معًا، ومنها: أن يحذف من حدثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف، فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقا أو لا؟.

والصحيح في هذا التفصيل: فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس قضى به وإلا فتعليق» «نزهة النظر» ص[108-109].

(1) بل حده: «ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة» انظر: «نزهة النظر» ص[110-109]، «تدريب الراوي» (1/ 294) .

(2) وقد اختلف العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ قديمًا في حجية المرسل على أقوال:

1- يرى جمهور المحدثين وكذا أهل الأصول أن المرسل ضعيف لا يحتج به، لجهل حال الراوي المحذوف، إذ قد يكون غير صحابي.

2- يرى أبو حنيفة ومالك وكذا أحمد وغيرهم أن المرسل صحيح يحتج به؛ شريطة أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة.

3- ويرى الشافعي وبعض أهل العلم أن المرسل حجة لكن بشروط وهي:

(1) أن يكون المرسل من كبار التابعين .

(2) وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة .

(3) وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه .

(4) وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

(أ) أن يروى الحديث من وجه آخر مسندًا.

(ب) أو يروى من وجه آخر مرسلًا، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال «المرسل» الأول.

(جـ) أو يوافق قول صحابي.

(د) أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم. انظر: «الرسالة» ص[461-462]، «الحديث المرسل بين القبول والرد» (2/ 405 فما بعدها).

واحتج به مالك في المشهور عنه[1]، فإن علم أن الراوي لا يرسل إلا عن ثقة فالأوجه الاحتجاج بمرسله، وتوقف بعضهم؛ لأن الاحتمال لم ينقطع.

ثم من المرسل قول صغار الصحابة[2] الذين كانوا ليسوا من أهل التحمل[3] زمنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أما كبارهم فمحمولون على رفع الاتصال[4].

(1) قال ابن عبد البر في «التمهيد» (1/ 2): «وأصل مذهب مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن مرسل الثقة تجب به الحجة ويلزم به العمل»، ثم قال: «وأما الإرسال فكل من عرف بالأخذ عن الضعفاء، والمسامحة في ذلك، لم يحتج بما أرسله تابعيا كان أو من دونه وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدليسه ومرسله مقبول». المصدر السابق، (1/ 30).

(2) مخبرين عن قول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو فعله مما لم يسمعوه أو يشاهدوه، إما لصغر السن أو تأخر الإسلام أو الغياب عن الواقعة. مثاله ما رواه البخاري (3) وغيره عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «أول ما بدئ به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الوحي الرؤيا الصالحة...» الحديث، ومعلوم أن أمنا عائشة لم تدرك هذه القصة.

(3) في «ج» زيادة: «في».

(4) قال العراقي:

أما الذي أرسله الصحابي	فحكمه الوصل على الصواب

الرابع- المسلسل[1]: وهو ما اتفقت سلسلة رجاله في وصف أو معظمهم كحديث الأولية[2]، فإنه ينتهي إلى سفيان، ومنه المسلسل بالقسم في ثبت العلامة البديري[3] المعروف بابن الميت[4] بالسند المتصل لسيدي محيي الدين بن العربي[5] في

---

(1) قال الإمام التبريزي في «الكافي» ص[375]: «المسلسل: وهو نعت للإسناد، هو عبارة عن تتابع إسناد الرجال وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة، وذلك إما أن يكون صفة للرواية والتحمل، وإما أن يكون صفة للرواة، أو حالة لهم من أقوالهم وأفعالهم وغير ذلك.
مثال ما يكون صفة للرواية والتحمل: ما يتسلسل بسمعت فلانا، قال: سمعت فلانًا إلى آخر الإسناد.
ومثال ما يرجع إلى صفات الرواة قولهم: «اللهم أعنا على شكرك وذكرك» المسلسل بقولهم، إني أحبك فقل، وحديث التشبيك باليد. ومن المسلسل اتفاق أسماء الرواة، كجزء المحمَّدين أو أنسابهم، أو بلدانهم بأنهم كلهم من قبيلة كذا، أو من بلدة كذا.
ومن المسلسل بالفقهاء، فقيه عن فقيه، كحديث «المتبايعان بالخيار» وأفضله ما كان فيه دلالة على اتصال السماع» اهـ ملخصًا.
وقلما تسلم هذه المسلسلات من ضعف أعني في وصف التسلسل لا في أصل المتن كما قاله ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص[276].

(2) يشير إلى حديث «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، وقد أخرجه بالتسلسل بالأولية العلائي في «المسلسلات المختصرة» ص[21] وغيره.

(3) الموسوم بـ«فتح الخلاق في إجازة الشيخ عبد الرزاق»، منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية، تحت رقم [9192] بخط المصنف.

(4) هو العلامة محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري، أبو حامد الحسيني الدمياطي الشافعي، عرف بـ«البرهان الشامي»، وبـ«ابن الميت»، تصدر للتدريس في حياة شيوخه، رحل إلى الأزهر سنة (1082هـ)، ثم إلى الحرمين سنة (1091هـ)، فالتقى بأئمة أخيار، وتلقى عنهم العلم، توفي سنة (1140هـ)، من مؤلفاته:
- «إرشاد العمال إلى ما ينبغي في يوم عاشوراء، وغيره من الأعمال».
- «بلغة المراد في التحذير من الافتتان بالأموال والأولاد».
- «الجواهر الغوالي في الأسانيد العوالي».
انظر: «عجائب الآثار» للجبرتي (1/ 139-140)، «الأعلام» للزركلي (7/ 65-66)، «معجم المؤلفين» لكحالة (3/ 640).

(5) كذا في «الأصل»، والصواب «ابن عربي»، أما أبو بكر العربي (المعرفة) فهو علم من أعلام المسلمين،=

«الفتوحات المكية»[1] ما نصه: إذا قرأت فاتحة الكتاب فقل: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين» في نفس واحد من غير قطع، فإنني[2] أقول بالله العظيم لقد حدثني أبو الحسن علي بن أبي ثابت فتح الفتح الكباري الطيب بمدينة موصل بمنزلي سنة إحدى وستمائة، وقال: بالله العظيم لقد سمعت شيخنا أبا الفضل بن عبد الله ابن أحمد بن عبد القاهر الطوسي الخطيب يقول: بالله العظيم، / 12/ لقد سمعت من لفظ أبي الفضل بن محمد الكاتب الهروي وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو بكر ابن محمد ابن علي الشاشي التابعي من لفظه وقال: بالله العظيم لقد حدثني عبد الله المعروف بأبي نصر السرخي[3] وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو بكر محمد بن الفضل وقال: بالله العظيم لقد حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى الوراق الفقيه وقال: بالله العظيم لقد حدثنا محمد الحسن العلوي الزاهد وقال: بالله العظيم لقد حدثني أبو بكر الراجعي وقال: بالله العظيم لقد حدثني عمار بن موسى بن موسى البرمكي[4] وقال: بالله العظيم لقد حدثني أنس بن مالك وقال: بالله العظيم [لقد حدثني علي ابن أبي طالب][5] وقال: بالله العظيم لقد حدثني أبو بكر الصديق وقال: بالله العظيم لقد حدثني المصطفى ﷺ وقال: بالله العظيم لقد حدثني جبريل وقال:

= بخلاف ابن عربي هذا الملقب بالشيخ الأكبر (560 - 638هـ) رئيس مدرسة وحدة الوجود، الذي يعد نفسه خاتم الأولياء قال بكفره جم غفير من أهل العلم. انظر: «جزء في عقيدة ابن عربي» للفاسي.

قلت: وقد حرم العلماء بيع كتبه ومنها «الفتوحات» وكتب الحلاج وغيرهم من الصوفيين الغلاة الذين ساروا بسيرهم واقتفوا أثرهم. انظر: «الصوارم الحداد» للإمام الشوكاني ص[68].

(1) (2 / 51).

(2) في « أ »: «فإني».

(3) في «ج»: «المعروف بأبي الترخشي»، وفي « أ »: «المعروف بأبي نصر السرخسي».

(4) في « أ » و«ج»: «عمار بن موسى البرمكي».

(5) سقط من «ج».

بالله العظيم لقد حدثني[1] إسرافيل وقال: بالله العظيم لقد حدثني رب العالمين جَلَّجَلَالُهُ وعم نواله، قال الله تعالى: «يا إسرافيل بعزتي وجلالي وجودي وكرمي من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم متصلة بفاتحة الكتاب مرة واحدة اشهدوا علي أني قد غفرت له، وتقبلت منه الحسنات، وتجاوزت عنه السيئات، ولا أحرق لسانه بالنار، وأجيره من عذاب القبر، ومن عذاب النار، وعذاب يوم القيامة، والفزع الأكبر، ويلقاني قبل الأنبياء والأولياء أجمعين، قال: [قال][2] وأسأل الله أن يغفر لي وللمسلمين» اهـ.

أقول: قوله: (يلقاني)[3]... إلخ، لعله في بعض المواطن، ثم المزية لا تقتضي الأفضلية، والمسلسل يدل [على شدة اعتناء الرواة بالرواية][4]، والله أعلم.

قال:

[وصبري عنكم يشهد العقل أنه ضعيف ومتروك وذلي أجمل]

أقول: (**الصبر**): حبس النفس عن الجزع، وأصله التصبر، ومفهوم (**عنكم**) أن الصبر [لهم][5] قوي حاصل، كما يقول (تحملني ما لا أطيق فأحمل).

والكلام في العقل مشهور لا[6] نطيل به، و(**إن**) بالكسر على إجراء ما قبله[7] مجرى القسم على حد ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: 16] والفتح على حذف الباء.

(1) في «ج»: «لقد حدثنا».

(2) ليس في «ج»، وفي «أ»: «محيي الدين».

(3) في «أ»: «ويلقاني».

(4) في «ج»: «على شدة الاعتناء بالرواية».

(5) ليس في «ج».

(6) في «أ»: «فلا».

(7) في «ج»: «على أجزاء ما قبله».

وقوله: (**ضعيف**): أي في بعض الأحيان إذا تحملته، و(**متروك**) أصلًا في البعض الآخر، فلا تنافي، وأنه أراد كالمتروك، أو أخبر بالضعف[1] باعتبار ما ظن، ثم بدا له أنه لا يوجد أصلًا، ثم ورد عليه أن الصبر حسن جميل وهذا من القضايا المشهورة فأجاب / 13/ بأن (**ذلي**) في طلبكم (**أجمل**) من صبري عنكم وأنه لا حسن إلا سماع حديثكم ... إلخ.

وكان هذا نكتة تأخير الحسن، وإن كان الأنسب ذكره بعد الصحيح، وبالجملة النظم ضيق[2].

وكان هذا إشارة لما ينسب[3] للإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[4]:

الصبر يحمد في المواطن كلها ... إلا عليك فإنه مذموم

وللشبراوي[5] رحمه الله تعالى[6]:

خليلي ما أمضي بلوغ المآرب ... وما أقبح التسويف عند [المطالب][7]

صبرت إلى أن أثقل الصبر غاربي ... يقولون إن الصبر أصدق صاحب

صدقتم ولكن قد تقضي به عمري

---

(1) في «ج»: «بالبعض».

(2) في «أ» و«ج»: «مضيق».

(3) في «أ» و«ج»: «إلى ما ينسب».

(4) ليس في «ج».

(5) هو أحمد بن محمد الشبراوي، أديب له: «روضة أهل الفكاهة»، طبع بمصر سنة (1317هـ)، كان حيًا سنة (1317هـ).

انظر: «معجم المؤلفين» (3/ 214).

(6) في «أ»: «رحمه الله، تخميس».

(7) في «الأصل»: «المطلب».

إليكم [أعزي][1] مهجة[2] شفها الفنا[3] وأطمع في نيل المنا بعد ذا العنا

وأضحى لسان الحال ينشد معلنا إذا كنت ذا صبر ولم أبلغ المنا

ومت فمن ذا يجتني ثمر الصبر

أشار إلى مبحثين [من المصطلح][4]، الأول: الضعيف، وهو أقسام كثيرة، بيانه أن شروط الصحيح خمسة كما تقدم، فمتى فقد منها واحدًا[5] أو اثنان؛ أيًا كانا أو ثلاثة أو أربعة أو الكل، فهو ضعيف، ثم فقد العدالة بفسق أو جهل حال، وفقد الاتصال بتعليق أو إرسال أو عضل فتزيد الأقسام.

قال المحققون: [و][6] الشغف بتفصيل ذلك تعب بلا فائدة[7].

---

(1) في «ج»: «أعذب».

(2) في « أ »: «مقلة».

(3) في « أ »: «الضنا».

(4) ما بين معقوفتين سقط من «ج».

(5) في « أ » و«ج»: «فمتى فقد واحد منها».

(6) ليس في « أ ».

(7) «وقد أطنب الحافظ أبو حاتم بن حبان في تقسيمه أي الضعيف وبلغ تسعة وأربعين بأن جعل كل نوع قسما، ثم مع كل واحد ثم مع كل نوع قسما، ثم مع كل واحد ثم مع كل اثنين إلى أن يستوعب الأقسام، مثلا: يجعل النوع الأول: المعضل، والثاني: المعضل مع الشاذ أو مع المرسل، والثالث: المعضل والشاذ مع المضطرب، أو مع واحد آخر وهكذا». قاله التبريزي في «الكافي» ص[195].

الثاني- المتروك، وهو نوع من الضعيف، لأنه ما انفرد به راو[1] وأجمع على ضعفه[2]، هذا ويمكن أن قوله:«يشهد» إشارة للشاهد[3]، وهو المقوى الموافق في معنى المتن دون لفظه، [والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم][4].

قال:

[**ولا حسن إلا سماع حديثكم مشافهة يملي علي فأنقل**]

أقول: (**شافهه**): خاطبه بلا واسطة من الشفة وهي طرف الفم لأنه مفاعلة بها.

وقوله: (**يملي علي**): أي منكم، وأشار بقوله: (**فأنقل**) إلى أنه يعيه ويحفظه لشدة اعتنائه.

---

(1) في «الأصل»: «واو»، بدل «راو».

(2) وقيل في تعريفه أيضًا: «هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب». انظر: «النكت على النزهة»، ص[122].

مثاله: ما رواه ابن ماجه [3054] عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**كان رمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر**» فهذا الحديث متروك لأنه من رواية إبراهيم بن عثمان الحبسي وهو متروك.

(3) «وهو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الذي يظن أنه فرد لفظا ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي».

وقد روى الشافعي في «الأم»، عن مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

فمثال الشاهد ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال، وفيه: «**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**» «النكت على نزهة النظر» ص[101-102].

(4) ليس في «ج»، وفي « أ »: «والله أعلم».

أشار[1] إلى الحسن، وهو ما وجدت فيه شروط الصحيح لكن لم يبلغ العدالة والضبط[2] الشديدين المعتبرين في الصحيح، [والتفريق][3] بينهما يعرفه الممارس، ولو الآن لأن الهبات لم [تنسد][4] كما قال النووي[5].

وأما قول ابن الصلاح[6] ليس لأحد أن يصحح الآن أو يحسن، فالظاهر أنه نظر إلى الواقع فالخلاف لفظي[7].

وإلى السماع من الشيخ أو بحضرته أو اسماعه.

والمشافهة: وهي التحديث بلا واسطة، وقد تطلق على المشافهة بالإجازة.

وإلى الإملاء: وهو أن يذكر الشيخ الحديث للطالب فيكتبه، وهو أعلى أنواع التحمل[8].

وإلى النقل: وهو أخذ الحديث وروايته.

---

(1) في «أ»: «إشارة».

(2) قلت، بل لم يبلغ الضبط الشديد فقط وإلا فرواة الحسن كلهم عدول، ولذا قيل في تعريف الحديث الحسن: «هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة».

(3) في الأصل وكذا «ج»: (والتعريف)، والمثبت من «أ».

(4) كذا في «أ» و«ج»، وفي الأصل: «تتسد».

(5) في «التقريب»، حيث قال: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته». انظر: «شرح التقريب والتيسير» للسخاوي ص[61].

(6) ونصه: «فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريا عما يشترط في «الصحيح» من الحفظ والضبط والإتقان». «علوم الحديث» ص[17].

(7) قال الشيخ الفاضل طارق عوض الله: «إن المتأمل لكلام ابن الصلاح يتجلى له أنه لم يقصد هذا الذي فهموه عنه، وأن كلامه إنما يتعلق بنوع من الروايات، رويت في كتب معينة في أزمنة معينة، يتعذر الحكم عليها بمجرد اعتبار الأسانيد، لا لشيء إلا لأن الأسانيد في هذه الأزمنة لم يتحقق فيها أو في أغلبها الشرائط المعتبرة لصحتها، سواء منها المتعلق بالعدالة والضبط، أو المتعلق بالاتصال. فضلًا عن السلامة من الشذوذ والعلة». انظر «تدريب الراوي» (1/ 211، الهامش: 1)، والله تعالى أعلم.

(8) يليه العرض أو القراءة على الشيخ ثم الإجازة ثم المناولة ثم المكاتبة ثم الإعلام ثم الوصية ثم الوجادة.

قال:

[وأمري موقوف عليك وليس لي على أحد إلا عليك المعول] /41/

أقول: [يعني][1] أمري الذي به صلاحي ليس إلا منك كما قال:

فليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضى والأنام غضاب

وليت الذي بيني وبينك عامر وبيني وبين العالمين خراب

إذا نلت حظي منك فالكل هين وكل الذي فوق التراب تراب

و(المعول): بمعنى التعويل، لأن اسم المفعول من غير الثلاثي يأتي بمعنى المصدر، كالمعسور والميسور، بمعنى العسر واليسر.

وأتى بقوله: (وليس لي) ... إلخ دفعا لتوهم أنه ربما تشبث بغيره، وإن كان موقوفا في الواقع عليه.

أشار إلى الموقوف: وهو ما أضيف [للصحابي[2]][3] مما يمكن رأيا، وإلا فمرفوع حكما[4].

[كما][5] قال:

[ولو كان مرفوعا إليك لكنت لي على رغم عذالي ترق وتعدل]

---

(1) ليس في «ج».

(2) من قول أو فعل أو تقرير.

فمثال الموقوف القولي: قول علي بن أبي طالب: «حدثوا الناس بما يعرفون أتريدون أن يكذب الله ورسوله».

رواه البخاري في «صحيحه» معلقًا (1/ 225 فتح).

ومثال الموقوف الفعلي: قول البخاري: «وأم ابن عباس وهو متيمم». رواه البخاري معلقًا (1/ 446 فتح).

ومثال الموقوف التقريري: قول التابعي: «فعلت كذا بحضرة الصحابي ولم ينكر علي».

(3) في « أ »: «إلى الصحابي».

(4) كأن يقول الصحابي: «من السنة كذا وكذا...»، أو يقول: «كنا على عهد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفعل كذا وكذا...» وغير ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه. وهو كقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفعله من حيث الحجية.

(5) ليس في « أ ».

أقول: لما قال: **(وأمري موقوف...)** ... إلخ كأنه ورد عليه أنه من مكارم الأخلاق محبة المحب ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: 60]، فما باله قطع رجاك، فأجاب بأنه معذور بعدم علمه بما عندي ولو رفع له حالي وأحاط به علمًا لأحسن إلي.

وقوله: **(لي)**؛ متعلق بكنت، وجملة **(ترق)** حالية، أو بيان لما قبلها، أو متعلق بـ(ترق)، وبين لامه وعلى الطباق لإشعار الأولى بالنفع والثانية بالضرر، نحو ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [البقرة: 286]

و**(الرغم)**: القهر، لأن أنف المقهور كأنه لصق بالرغام وهو التراب.

و**(العذال)**: جمع عاذل، وهو اللائم بلطف أو عنف.

و**(الرقيب)**: من يتجسس عند الوصال.

و**(الواشي)**: من ينم بينك وبين حبيبك، ولعله أراد بالعذال: الوشاة.

و**(ترق)**: تعطف.

و**(تعدل)**: تميل عن الهجر إلى الوصل، أو من العدل في الرعية لأنه رعيته.

أشار إلى المرفوع: وهو ما أضيف للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقيقة أو حكما[1]، بأن لم يكن للراوي[2] فيه مجال كما سبق، قال ابن جماعة: مثال القول: «**إنما الأعمال بالنيات**» ونحوه، ثم قال: «وفي هذا المثال مسامحة»[3].

(1) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خِلقية أو خُلقية.

فمثال المرفوع القولي: قول الراوي: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا...».

ومثال المرفوع الفعلي: أن يقول الراوي: «رأيت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفعل كذا...».

ومثال المرفوع التقريري: أن يقول الراوي: «فُعل بحضرة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا ولم ينكر...».

ومثال المرفوع الوصفي: كأن يقول الراوي: «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبيض مليحًا...» أخرجه مسلم [2340].

(2) في «أ»: «للرأي».

(3) لم أقف عليه في «المنهل الروي».

أقول: لعل وجهه أنه لم يصرح بنسبته له ﷺ [في التمثيل][1].

قال:

[وعذل عذولي منكر لا أسيغه   وزور وتدليس يرد ويهمل]

أقول: لما جرى ذكر العذال في البيت السابق ناسب التعرض لما يتعلق بهم.

و(**العذول**): أبلغ من عاذل، فحيث كان من يبالغ لا يقبل فأولى غيره.

و(**منكر**): أي مردود، فأراد به لازمه ووضحه بعد، والمقام للإطناب.

و(**أسيغه**): بالضم أي: لا أحيزه إلى باطني حتى أعمل به، من إساغة الفضة.

و(**الزور**): الكذب.

و(**التدليس**): خلط الصدق / 15/ بالكذب، قال في «شرح النخبة»[2]: «من الدلس، وهو اختلاط النور بالظلمة»، قلت: فهو الغلس وزنا ومعنى.

إن قلت: قوله: (**زور**) يفيد أنه كل كذب فينافي التدليس، قلت: يفيدك التخلص من هذا ما سبق في قوله: (**ضعيف ومتروك**).

إن قلت: قد يكون العدل نصحا صادقا، فلا يصح إطلاق قوله: (**زور وتدليس**)، قلت: لكنهم يتهمونه دائما بذلك، ولا يرونه إلا كذلك، قال في البردة: «محضتني النصح»... البيتين.

وقوله: (**يرد ويهمل**)، ترق لأن الإهمال وعدم الاعتناء أصلا أشد من الاعتناء والرد، ولا مانع من أنه لف ونشر مشوش مع قوله: (**زور وتدليس**).

---

(1) ليس في «ج».

(2) ص [113].

أشار إلى المنكر: وهو ما انفرد به راو عدالته لا تجبر انفراده[1].

إن قلت: تقدم ما انفرد به ضعيف مجمع على ضعفه متروك مع أنه أشد من هذا، والإنكار أشد من الترك بلا إنكار، قلت: ليس كما فهمت، بل هو مما علمته في: **(يرد ويهمل)**.

وإلى التدليس[2]: ويثبت بمرة، وهو نوعان[3]: **الأول**[4]– أن يسمع من شيخ ثم يروي عنه حديثًا بواسطة فيسقطها، ويحدث عنه [بقال][5]، أو عن مثلاً، حتى لا يكون كذبًا محضًا، فإن علم أنه لا يحذف إلاعدلًا قبل.

الثاني[6]– أن [يصف][7] شيخه بأوصاف غير ما عرف بها، فيتوهم أنه غيره.

---

(1) وهذا التعريف على رأي من لا يشترط قيد المخالفة في المنكر، ومنه قول البيقوني:

[**والمنكر الفرد به راو غدا تعديله لا يحمل التفردا**]

وعرفه ابن حجر بقوله: «ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة».

قلت: وقد يطلق المنكر أيضًا على تفردات بعض الثقات، كما ورد عن الإمام أحمد وكذا النسائي وغيرهم. انظر: «النكت» لابن حجر، ص[274]، و«نزهة النظر» ص[98].

(2) أي: وفي البيت السابق إشارة إلى التدليس.

(3) كما قال الخطيب في «الكفاية» وتبعه على هذا التقسيم عدد من الحفاظ منهم: ابن الصلاح: «علوم الحديث» ص[95]، العلائي: «جامع التحصيل» ص[97]، البلقيني: «محاسن الاصطلاح» ص[168]، ابن جماعة: «المنهل الروي» ص[72].

أما الحاكم فقد قسم التدليس إلى ستة أجناس وهو تنويع منه فقط، يقول الإمام البلقيني: «الأقسام الستة التي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين: فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس، داخلة تحت القسم الأول أي تدليس الإسناد، والرابع: عين القسم الثاني أي تدليس الشيوخ ...». انظر: «محاسن الاصطلاح» ص[168].

(4) وهو المسمى تدليس الإسناد.

(5) في « أ »: «نقلًا».

(6) وهو تدليس الشيوخ.

(7) في «الأصل»: أن «يصفه»، والمثبت من «ج» و« أ ».

وللتدليس وجوه أخرى[1]، وقد قلنا أن هذه عجالة.

قال:

[أقضي زماني فيك متصل الأسا ومنقطعا عما به أتوصل]

أقول: (**أقضّي**) بالتشديد - أي: شيئًا فشيئًا، و(**متصل**): حال من فاعله، أو من الزمان، وهو أبلغ، كأنه[2] أعدى زمانه، كما قال: «أعدّي الزمان سخاؤه فسخا به»[3].

---

(1) تتفرع عما ذكر، وهي:
تدليس التسوية: وهو أن يروي المدلس حديثا، ثم يسقط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر.
قال الحافظ العلائي: «فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها». «جامع التحصيل» ص[104].
قلت: وقد سماه بعض العلماء تجويدا، لأن المدلس أبقى الأجواد من الرواة، وحذف الأدنياء.
وممن اشتهر بهذا الصنيع بقية بن الوليد، قال العلماء: «أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية».
تدليس القطع: وهو أن يسقط الراوي اسم الشيخ الذي حدثه مباشرة ويقتصر على ذكر أداة الرواية، فيقول: حدثنا ويسكت، ثم يقول: فلان وفلان، موهما أنه سمع منهما وليس كذلك. انظر «تحقيق الرغبة» ص[95].
وممن وصف واشتهر بهذا النوع: عمر بن علي المقدمي، قال ابن سعد: «ثقة وكان يدلس تدليسًا شديدًا، يقول: ثنا ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عروة أو الأعمش أو غيرهما». انظر: «تعريف أهل التقديس» ص[47].
تدليس العطف: «وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيوهم أنه حدث عنه بالسماع أيضًا وإنما حدث بالسماع عن الأول، ثم نوى القطع، فقال: وفلان، أي: حدث عنه». قاله ابن حجر في «النكت» ص[244].
وممن اشتهر بهذا النوع من التدليس: هشيم بن بشير الواسطي، قال الحاكم: «إن جماعة من أصحاب هشيم اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي». «علوم الحديث» ص[105].
تدليس البلدان: قال ابن حجر: «ويلحق بقسم تدليس الشيوخ تدليس البلدان، وهو كما إذا قال المصري: «حدثني فلان بالأندلس» وأراد موضعًا بالقرافة، أو قال: «بزقاق حلب» وأراد موضعًا بالقاهرة». «النكت» (2/ 651).

(2) في «ج»: «على أنه».

(3) في «ج»: «أعدي الزمان سخاء فسخا به».

وقوله: (**عما به أتوصل**): أي: لك، أبلغ بكثير من قولهم منقطع عنك، أشار إلى المتصل، وهو: ما لم يحذف أحد من مبدئه إلى منتهاه، سواء كان منتهاه النبي ﷺ، أو الصحابي، أو التابعي، فيشمل المرفوع، والموقوف، والمقطوع.

وأما المنقطع فضده، أعني: ما حذف منه شيء، فيشمل المعلق، والمرسل، والمعضل، وغيرها، وهذا أحد أقوال، وقيل المنقطع ما عدا المرسل، وربما [تسامح][1] بعضهم فأطلق المنقطع على المقطوع وعكسه[2]، على ما بسطه العراقي في ألفيته[3].

ولمتكلف أن يقول: في ذكر الزمان إشارة إلى معرفة التاريخ.

قال[4]:

[**وها أنا في أكفان هجرك مدرج**	**تكلفني ما لا أطيق فأحمل**]

أقول: أتى بهاء التنبيه إشارة إلى أنه فني[5] من سقم الحب، حتى لا يرى إلا بالتنبيه.

كما قال: / 16/

كفى بجسمي نحولًا أنني رجل	**لولا مخاطبتي إياك لم ترني**

وقال سلطان العاشقين:

قل تركت الحب فبكم شجا	**ماله مما براه الشوق فيء**

---

(1) في «الأصل» و« أ »، وكذا «ج»: (تسمح)، ولعل الصواب ما أثبته.

(2) وهو صنيع «الشافعي» و«الطبراني»، وقد كان هذا قبل استقرار الاصطلاح بالنسبة للشافعي، وأما إطلاق الطبراني فيُعد تجوزًا، والله أعلم.

(3) فقال:

301 وسم بالمقطوع قول التابعي	وفعله وقد رأى للشافعي
401 تعبيره به عن المنقطع	قلت وعكسه اصطلاح البردعي

(4) في « أ » زيادة: «الناظم».

(5) في «ج» و« أ »: «خفي».

[(**الفيء**): الظل][1]، وشبه الهجر بالموت بجامع المشقة، و(**الأكفان**) تخييل، أو أنه استعارها لما يحصل منه من التلونات، وفيه رد على المعتزلة القائلين: لا يجوز التكليف بما لا يطاق[2]، قلنا: لو لم يكن جائزا لما صح الطلب في ﴿**وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ**﴾ [البقرة:286]، وله ثمرة العزم[3] على الامتثال، لو قدر على أن المختار يحكم بما شاء.

أشار للمدرج[4]، وهو: زيادة الراوي المتوهم كونها من الحديث، فلو فصلها نحو: «وكان ابن عمر يقول»: فليس إدراجًا، ومنه أن يروي حديثين بسندين فيرويهما بسند أحدهما، فإنه مدرج في متن هذا السند، فليفهم.

---

(1) سقط من «ج».

(2) ومما استدلوا به قولهم: إن تكليف ما لا يطاق قبيح عقلًا، والله سبحانه لا يكلف بالقبيح استنادًا إلى قاعدتهم، وهي «التحسين والتقبيح العقليين». انظر: «المهذب في علم أصول الفقه المقارن» (1/ 372) للدكتور عبد الكريم النملة.

(3) في « أ »: «في العزم».

(4) وهو لغة: اسم مفعول من الإدراج، يقال: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه، واصطلاحًا: ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه كلاما ليس منه. انظر: «تحقيق الرغبة» ص[133].

من خلال التعريف يتضح أن المدرج قسمان:

1- مدرج المتن: وهو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة، وقد يكون في أول الحديث وفي وسطه وفي آخره وهو الأكثر، فيتوهم من يسمع الحديث أن هذا الكلام منه.

2- مدرج الإسناد: ومرجعه في الحقيقة إلى المتن وهو ثلاثة أقسام:

الأول- أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راوٍ آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد، من غير أن يبين الخلاف.

الثاني- أن يكون الحديث عند راو بإسناد، وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة ويروي عنه الحديثين بإسناده، ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان.

الثالث- أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلامًا من عنده فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك . أفاده الشيخ أحمد شاكر، انظر: «الباعث» ص[76-77]، و«النزهة» ص[124-125].

وقوله: (**فأحمل**)، إشارة لتحمل الحديث، ولا يشترط فيه إسلام ولا بلوغ على الصحيح[1]، لكن يشترط[2] أن يؤدي مسلمًا بالغًا، نعم لابد من التمييز [بلا][3] سن مخصوص، وهل[4] المستحسن وقت العشرين أو الثلاثين أو الأربعين؟ خلاف بسطه في الألفية[5].

قال:

[**وأجريت دمعي فوق خدي مدبجًا**   **وما هي إلا مهجتي تتحلل**]

حق هذا البيت التقديم على ما قبله، لأنه إذا تحللت مهجته مات فيدرج.

---

(1) قال العلامة أبو الحسن التبريزي في «الكافي» ص[465]: «فيصح التحمل قبل وجود الأهلية»، قلت: لذا روى البخاري وغيره قصة أبي سفيان وهرقل وكان ذلك قبل إسلام أبي سفيان.

(2) في « أ »: «بشرط».

(3) في الأصل: «بل»، والمثبت من «ج» و« أ ».

(4) في « أ »: «وهو».

(5) قال الحافظ العراقي في ألفيته:

350- وقبلوا من مسلم تحملا   في كفره كذا صبي حملا
351- ثم روى بعد البلوغ ومنع   قوم هنا، ورد كالسبطين مع
352- إحضار أهل العلم للصبيان ثم   قبولهم ما حدثوا بعد الحلم
353- وطلب الحديث في العشرين   عند الزبيري أحب حين
354- هو الذي عليه أهل الكوفه   والعشر في البصرة كالمألوفه
355- وفي الثلاثين لأهل الشام   وينبغي تقييده بالفهم
356- فكتبه بالضبط والسماع   حيث يصح وبه نزاع
357- فالخمس للجمهور ثم الحجة   قصة محمود وعقل المجة
358- وهو ابن خمسة وقيل أربعه   وليس فيه سنة متبعه
359- بل الصواب فهمه الخطابا   مميزا ورده الجوابا
360- وقيل: لابن حنبل فرجل   قال: لخمس عشرة التحمل
361- يجوز لا في دونها فغلَطه   قال: إذا عقله وضبطه
362- وقيل: من بين الحمار والبقر   فرق سامع ومن لا فحضر
363- قال به الحمال وابن المقري   سمع لابن أربع ذي ذكر

قوله: (**فوق خدي**)، في نسخة بدله بالدماء، و(**مدبجًا**): مخلطا[1] بالماء والدم من دبج [المطر][2] الأرض، ثم قال لا يتوهم أن هذه دموع حقيقة، إنما (**مهجتي**) ذابت من الشوق، ونزلت في صورة الدموع، يحكى أن ابن الفارض[3] كان [ينماع ثم يحمد]:[4]

و(**المهجة**): الروح والنفس، إن قلت أيهما أبلغ كلام المصنف أم قوله:

ولو شئت أن أبكي دما لبكيته ... عليه وكفى[5] ساحة الصبر أوسع

وقوله:

لم يبق معنى[6] الشوق غير تفكري ... فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا

قلت: كلام المصنف، [أما الأول][7] فلأنه لم يبك الدم بالفعل، وأما الثاني فلأنه وإن أمحلت جفونه، وغار دمعه، لكن مهجته باقية تتفكر، والمصنف ذابت نفسه وتسايلت، فليفهم.

المدبج: رواية كل قرين عن الآخر، تشبيهًا بديباجتي الوجه، وهما الخدان، فإن روى أحدهما عن الآخر بدون العكس فهو رواية الأقران، ولا يقال له مدبج[8]، [والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.][9]

---

(1) في «الأصل» و«أ»: «مخططا»، والصواب من «ج».
(2) سقط من «ج».
(3) تقدمت ترجمته ص:
(4) كذا في «الأصل» و«ج» و«أ».
(5) في «أ»: «ولكن».
(6) في «أ»: «مني».
(7) ليس في «ج».
(8) وإلى هذا أشار ابن حجر في «النخبة» ص[159-160] مع «النزهة» بقوله: «فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في السن أو في اللقي فهو: الأقران، وإن روى كل منهما عن الآخر: فالمدبج». ومثاله في الصحابة: رواية أبي هريرة عن عائشة ورواية عائشة عنه، وفي التابعين: رواية الزهري عن أبي الزبير ورواية أبي الزبير عنه.
(9) ليس في «ج»، وفي «أ»: «والله أعلم».

قال:

[**فمتفق جفني وسهدي وعبرتي ومفترق صبري وقلبي المبلبل**]

أقول: (**متفق**): خبر مقدم .

و(**جفني**): وما عطف عليه مبتدأ مؤخر، ولم يقل «متفقة» مثلًا مبالغة في تلازمها، فكأنها شيء واحد، ثم قال بعد: (**مفترق**) مشاكلة، و[لتتم][1] /17/ الإشارة للمصطلح.

و(**السهاد**) والسهد والأرق والسهر واحد.

و(**العبرة**): بالفتح[2] صبيب الدمع.

و(**القلب**): يطلق على اللحمة المعلومة، وعلى اللطيفة الربانية، ومن الملح:

وما سمي الإنسان إلا لنسيه ولا القلب إلا أنه يتقلب

المبلبل[3]: المصاحب بالبلبال، وهو الحزن، ومن الملح:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل

الأول- جمع بلبل: الطائر.

والثاني- جمع بلبال.

والثالث- جمع بلبلة -بالضم- إبريق الخمر.

المتفق والمفترق[4]: اسم تركيبي لما اتفق لفظًا وخطًا، واختلف معنى، كالخليل ابن أحمد لستة رجال[5].

(1) ليس في «ج».
(2) في «ج»: «بفتح العين».
(3) في «أ»: «والمبلبل».
(4) هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم خطًا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم.
(5) وهم:
- الخليل بن أحمد النحوي البصري.

[ومن فوائده: دفع توهم][1] المتعدد واحدا فيقع الخبط[2] في أمور كثيرة[3]، وألف فيه الأئمة[4].

ويمكن أن [يكون][5] قوله: (**وقلبي**) إشارة إلى القلب[6]، وهو نوعان[7]:

الأول[8]- إبدال راوٍ بآخر.

- الخليل بن أحمد أبو بشر المزني.
- الخليل بن أحمد الإصبهاني.
- الخليل بن أحمد أبو سعيد السجزي الحنفي.
- الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي القاضي المهلبي.
- الخليل بن أحمد أبو سعيد البستي أيضًا الشافعي.

(1) في «الأصل»: «ومن فوائد دفع فوائد المتعدد»، والمثبت من «ج» و« أ ».

(2) في «ج»: «فيسقط الخبط».

(3) قال السخاوي: «وفائدة ضبطه: الأمن من اللبس، فربما ظن الأشخاص شخصا واحدا... وربما يكون أحد المشتركين ثقة والآخر ضعيفًا، فيضعف ما هو صحيح أو يصحح ما هو ضعيف». «فتح المغيث» (4/ 266-267).

قلت: والسبل المعينة على تمييز الرواة كثيرة منها:
- معرفة الطبقة.
- معرفة تواريخ الولادة والوفاة.
- معرفة الشيوخ والتلاميذ.
- جمع طرق الحديث.

(4) وأشهر المصنفات فيه:
- «المتفق الكبير» لأبي بكر الجوزقي (المتوفى سنة 388هـ).
- «غنية الملتمس وإيضاح الملتبس»، للخطيب البغدادي، (المتوفى سنة 463هـ)، وقد طبع بتحقيق نظر الفاريابي، عن مكتبة الكوثر بالرياض.
- «تلخيص المتفق والمفترق» للخطيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة 852هـ)، لكنه لم يكمله.

(5) زيادة من « أ ».

(6) وهو **لغة**: اسم مفعول من القلب، والمقلوب: المصروف عن وجهه، **واصطلاحًا**: هو الحديث الذي وقع في سنده أو متنه تغيير بتقديم أو تأخير ونحوه، وذلك عمدًا أو سهوًا.

(7) وقيل ثلاثة.

(8) قلب في الإسناد: وله صورتان:

الأولى- إبدال راو بآخر كما ذكر المصنف نحو حديث مشهور عن (سالم) فيجعله الراوي عن (نافع).

الثانية- أن يتم التقديم والتأخير في اسم أحد الرواة، فبدل أن يقول :(كعب بن مرة)، يقول: (مرة بن كعب) .

والثاني[1]- أن يأخذ بسند متن ويروى به متن آخر[2]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

قال:

[**ومؤتلف وجدي وشجوي ولوعتي** ... **ومختلف حظي وما منك أمل**]

(الشجو): ضرر الحب[3].

و**(اللوعة)**: حرقته وحيرته.

و**(الحظ)**: النصيب.

المؤتلف والمختلف: ما اتفق خطا واختلف [لفظا[4]][5]، والعبرة في اتفاق الخط بالحروف بقطع النظر عن النقط والشكل كعثام بالعين المهملة والثاء المثلثة بن علي

---

(1) قلب في الإسناد والمتن معًا.

(2) وهذا النوع قد يقصد به الإغراب، ليرغب الناس في الأخذ عنه، وقد يقع من غير قصد، وقد يكون اختبارًا لحفظ المحدث كالذي وقع للبخاري لما قدم بغداد. والنوع الثالث: القلب في المتن: مثاله ما أخرجه الطبراني (رقم: 2736) من حديث أبي هريرة: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا أمرتكم بشيء، فأتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم**».

فقد وقع في متن هذا الحديث قلب، ذلك أن البخاري رواه بلفظ: «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فائتوا منه ما استطعتم**» (رقم: 7288).

(3) في «ج» و«أ»: «أقول: الشجو ضرر الحب».

(4) مثاله: سلاَّم وسلام، عباس وعياش، حزام وحرام. وللمؤتلف والمختلف صور متعددة منها:

- المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في شكله أو ضبطه: مثاله: (سلاَّم) و(سلام) فاختلف الأول عن الثاني بالشدة.
- المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها: مثل: (خازم) و(حازم) و(حضين) و(حصين).
- المؤتلف في صورة الخط والمختلف في بعض الحروف: مثل: (حبان) و(حيان). انظر: «الجواهر السليمانية»، (ص: 358-359) للشيخ الفاضل مصطفى بن إسماعيل السليماني المصري.

قلت: ومن أشهر المصنفات في المؤتلف والمختلف:

(أ) «المؤتلف والمختلف»: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، طبع بدار الغرب بتحقيق الشيخ د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

(ب) «المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال»: لابن الصلاح الشهرزوري.

(5) في «ج»: «نطقا».

العامري الكوفي، وغنام بالغين المعجمة والنون بن أوس الصحابي، واسأل الله من فضله التوفيق.

قال:

[خذ الوجد عني مسندا ومعنعنا فغيري بموضوع الهوى يتحلل]

أقول: **(خذه)** عني بلسان حالي، وهو الأكثر، أو بلسان قالي فيما يمكن التعبير عنه، و**(مسندًا)** لي **(ومعنعنًا)** عني أو مني في روايتي عن أهله.

وعنعن من قبيل النعت، أي: أتى بعن عن.

وأراد بموضوع الهوى ما يدخل ويوضع فيه بلا أصل.

و**(الهوى)**: -بالقصر- ميل النفس، كأنها تهوي به إلى مكان سحيق، وقد يستعمل في الخير، كقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«ما أرى ربك إلا يسارع في هواك»**[1]، أو كما قالت.

والممدود: الريح.

قال:

جمع الهواء مع الهوى في أضلعي فتكاملت في أضلعي[2] ناران

فقصرت بالممدود عن نيل المنى ومددت بالمقصور في أكفان

كأن الريح حبست سفينته[3] عن سيره لمحبوبه، ويتحلل: يتكلف الحلول من غير أصل.

(1) أخرجه البخاري [5113] وغيره.

(2) في «أ»: «مهجتي».

(3) في «ج»: «منع سفينته».

أشار للمسند: قيل هو المرفوع[1] وقيل المتصل[2]، والحق أنه [ما جمع الرفع والاتصال[3]].[4]

والمعنعن[5]: / 18/ ما روي بعن ومثلها، كل ما احتمل الاتصال والانقطاع، كـ: «قال» بدون (لي)، وشرط حمله على الاتصال اللقي عند البخاري واكتفى مسلم بالمعاصرة[6]، وشدد من شدد فشرط طول الصحبة.[7]

---

(1) كما حكاه ابن عبد البر في «التمهيد» (1/ 25).

(2) وهو قول الحاكم في «معرفة علوم الحديث»، ص[17].

(3) قال ابن حجر -بعد ذكره الخلاف الحاصل-: «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه، بسند ظاهره الاتصال». «النكت» (1/ 507).

(4) في «ج»: «ما جمع الرفع والاتصال والانقطاع»، وهو خطأ واضح، لأنه محال.

(5) قال الإمام السخاوي: «والعنعنة فعللة، من: «عنعن الحديث»: إذا رواه بـ«عن» من غير بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع» . «فتح المغيث» (1/ 189).

(6) مع إمكانية اللقاء.

(7) فائدة: ذكر الحافظ ابن حجر أن العنعنة تنقسم إلى أربع حالات، فقال: «حاصل كلام المصنف (أي: ابن الصلاح)، أن للفظ «عن» ثلاثة أحوال:

أحدها- أنها بمنزلة حدثنا، وأخبرنا، بالشرط السابق ثبوت اللقاء مع السلامة من التدليس.

الثاني- أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت من مدلس، وهاتان الحالتان مختصتان بالمتقدمين.

وأما المتأخرون، وهم من بعد الخمس مئة وهلم جرا، فاصطلحوا عليها للإجازة فهي بمنزلة (أخبرنا)، لكنه إخبار جملي.

الثالث- ولأجل هذا قال المنصف: لا يخرجها ذلك من قبيل الاتصال، إلا أن الفرق بينها وبين الحالة الأولى، مبني على الفرق فيما بين السماع والإجازة، لكون السماع أرجح. والله أعلم.

وإذا تقرر هذا، فقد فات المصنف حالة أخرى لهذه اللفظة وهي خفيفة جدًا... وهي أنها ترد، ولا يتعلق بها حكم باتصال ولا انقطاع، بل يكون المراد بها سياق قصة، سواء أدركها الناقل أو لم يدركها ويكون هناك شيء محذوف مقدر، ومثال ذلك: ما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه قال: «ثنا أبو بكر بن عياش ثنا أبو إسحاق عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج فقتلوه».

فهذا لم يرد أبو إسحاق بقوله: «عن أبي الأحوص أنه أخبره به، وإنما فيه شيء محذوف، تقديره: عن قصة أبي الأحوص، أو عن شأن أبي الأحوص، أو ما أشبه ذلك، لأنه لا يمكن أن يكون أبو الأحوص حدثه بعد قتله». «النكت على كتاب ابن الصلاح»، ص[225- 226- 227].

والموضوع[1]: المكذوب، وعده في أقسام الحديث، نظرا لزعم راويه، وينبه[2] عليه ويحرم ذكره[3] وكتبه بدون تنبيه عليه[4] ولو لترغيب وترهيب[5]، خلافا لمن فرق وقال: [هذا][6] كذب له لا عليه، وشذ الجويني بتكفير الواضع[7].

مثاله: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»، من كلام عيسى عليه السلام، أو مالك، [أو مالك][8] بن دينار، و«المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء»، و«الحمية الاحتماء عن الأمور المؤذية» من كلام بعض الأطباء[9]، (وروي كل حديثًا موضوعًا)[10].

---

(1) «الكذب المختلق المصنوع» كما قاله البيقوني.

(2) في « أ »: «ولينبه».

(3) لورود النصوص المحذرة من ذلك.

(4) لأنه بوابة البدع والأساطير والخرافات.

(5) قال الأبناسي في «الشذا الفياح» (1/ 223): «الواضعون للحديث أصناف، أعظمهم ضررا قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا (الحديث) احتسابًا فيما زعموا، فتقبل موضوعاتهم ثقة منهم بهم، وركونًا إليهم، ثم نهضت جهابذة الحديث بكشف عوارها ومحو عارها والحمد لله.
وفيما روينا عن «الإمام أبي بكر السمعاني» أن بعض الكرامية ذهب إلى (جواز) وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب».

(6) زيادة من « أ ».

(7) اتفق العلماء على أن الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، قال الذهبي: «الكذب على النبي ﷺ كفر ينقل عن الملة، ولا ريب أن تعمد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض، وإنما الشأن في الكذب عليه في سوى ذلك». «الكبائر» ص[52].

(8) ليس في «ج».

(9) ومن علامات الوضع:
- الركة في اللفظ والمعنى.
- أن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة النبوية.
- أن يكون مخالفا للحس والمشاهدة.
- أن يكون الحديث بوصف الأطباء أليق.
انظر: «المنار المنيف» لابن القيم (ص[43] فما بعدها).

(10) كذا في «الأصل» و« أ »، وفي «ج»: «وروي حديثًا مرفوعًا».

ومن الأدب أن لا يتكلم المحدث بغير الحديث عند التحديث، فقد كان ذلك سببًا للوضع من غير شعور لبعضهم، حيث يظنه السامع من الحديث[1]، ويتحرون البعد عن الوضع، بل الخروج من خلاف الرواية بالمعنى بزيادة (أو كما قال) عند عدم الجزم، أي هذا لفظه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو مثله، ونسأل الله تعالى من إحسانه اللطف .

قال:

[وذي نبذ من مبهم الحب فاعتبر وغامضه إن رمت شرحا أطول]

أقول: كأنه قيل له ما هذا [التبجح]؟[2] ولا يسعه ما ترجمته عن حالك فأجاب بهذا.

و(**النبذ**): جمع نبذة، كغرفة وغرف[3]، هي: الشيء القليل، لأنه يسهل نبذه، أي: رميه بالأصابع مثلا، وزاد على كونها نبذا أنها من (**المبهم**) غير المفصل[4]، فاعتبر فيها يتفرع لك منه بحسب الفتح.

(**وغامضه**): معمول أطول، أو مبتدأ عائده محذوف، أي: شرحا له، ويصح في تاء (**رمت**) الضم وإلا الفتح.[5]

---

(1) مثال ذلك ما رواه ابن ماجه [1333] عن إسماعيل الطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعا: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».
قال الحاكم: «دخل ثابت على شريك وهو يملي» ويقول: «حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وقصد بذلك ثابتا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به.
قال ابن حبان: «إنما هو قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم» فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك». «المجروحين» (1/ 207).

(2) سقط من «ج».

(3) في «ج»: «كغرف وغرفة».

(4) في «ج»: «غير المنفصل».

(5) في «ج»: «الضم والفتح».

أشار للمبهم: وهو ما فيه راو لم يسم، وهو مردود[1] [(وهل ولو) بنحو الثقة أو من المجتهد لمقلده خلاف][2].

وللاعتبار[3]، وهو أن ينظر هل توبع الراوي في شيخه أو شيخ شيخه أو لا[4]؟.

قيل: ولغامض الحديث[5]، وغريبه المفرد بالتأليف.

[قال][6]:

[عزيز بكم صب ذليل لعزكم ومشهور أوصاف المحب التذلل]

أقول: كأنه لم يرض بالاستمرار على ترك خطاب الحبيب، فرجع عودا على بدء بخطاب التعظيم حين أساء[7] الأدب بقطع الخطاب أو المداعبة، إن قلنا أن الخطاب بقوله: (خذ الوجد) ...إلخ للخطيب[8] ممازحة ومداعبة فليفهم.

---

(1) مثال مبهم المتن: حديث ابن عباس: «أن رجلًا قال: يا رسول الله! الحج كل عام؟...».
ومثال مبهم السند: أن يقول الراوي: «عن رجل»، أو «حدثني الثقة».
فائدة:
اختلف العلماء في الحديث الذي فيه راو مبهم، هل يعد متصلا أم منقطعا؟.
- فذهب الخطابي وكذا الحاكم إلى أنه منقطع.
- وذهب الأكثر إلى أنه متصل في سنده مجهول، وهو الراجح إن شاء الله.

(2) كذا في «الأصل» و«ج».

(3) وهو هيئة التوصل إلى الشواهد والمتابعات، بحثا في دواوين السنة النبوية.

(4) مثلًا.

(5) أي: أشار أيضًا لغامض الحديث وغريبه.
وغريب الحديث: «ما وقع في المتن من لفظة غامضة لقلة استعمالها»، وهو علم شريف نبغ فيه أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ). وقد سئل الإمام أحمد عن حرف من الغريب، فقال: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في حديث رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ».

(6) زيادة من « أ ».

(7) في « أ »: «جبرا لإساءة».

(8) في «ج» و« أ »: «للحبيب».

قوله: (**عزيز بكم**)؛ أي: بنسبته لكم، وفي الحديث: «**المرء مع من أحب**»[1].

وأشار بقوله: (**ومشهور أوصاف المحب**)[2] إلى أنه له أوصاف أخر، كالكرم والعفة.

أشار / 19/ للعزيز: [ومرادهم][3] به كما في «شرح النخبة»[4]: أن لا يرويه أقل من اثنين[5].

والمشهور: وهو رواية ثلاثة ففوق[6]، فإن استحال عادة كذبهم بلا حصر فالمتواتر[7].

---

(1) أخرجه البخاري [6168] ومسلم [2640].

(2) في «ج»: زيادة «إلخ».

(3) في «الأصل» و«ج»: «مرادهم».

(4) ص [46].

(5) في «أ» زيادة: «عن أقل من اثنين». ومثاله ما أخرجه البخاري [14] من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**». فرواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة.

(6) وهناك المشهور غير الاصطلاحي، وهو الذي يشتهر عند فئة من الناس وهو أنواع:

- مشهور بين أهل الحديث خاصة: مثاله ما أخرجه الشيخان من حديث أنس: «أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان».
- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام: مثاله: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده» أخرجه البخاري [10]، ومسلم [65].
- مشهور بين الفقهاء: مثاله حديث: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**». أخرجه الحاكم في «المستدرك» (2/ 130)، وهو ضعيف.
- مشهور بين الأصوليين: مثاله حديث: «**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**». صححه الألباني في «صحيح الجامع» [3515].
- مشهور بين النحاة: مثاله حديث: «**نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه**» (لا أصل له).
- مشهور بين العامة: مثاله حديث: «**العجلة من الشيطان**» ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» [2300].

(7) **وهو لغة**: مشتق من التواتر بمعنى التتابع، **واصطلاحًا**: «ما رواه عدد لا يمكن مواطأتهم على الكذب ويكون خبرهم مستندًا إلى الحس».

قال:

[غريب يقاسي البعد عنك وماله وحقك عن دار القلا متحول]

أقول: أشار بقوله: (**يقاسي البعد**) إلى أنه ليس المراد: «غريب[1] عن داره»، بل كما

قال:

غريب بين أهله مقيم صحيح وهو في المعنى سقيم

والقلا: البغض، أي: منك.

ومتحول: بمعنى تحول، وفي نسخة: (البلا)، يعني: لا أتحول عنه للسلو، أما للوصل فهو ليس في قدرتي[2].

أشار للغريب: وهو ما انفرد به راو يحمل التفرد، غير مخالف لأقوى منه[3].

شروطه:

1) أن يخبر به عدد يحصل العلم الضروري بصدق خبرهم.

2) أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

3) أن يكون خبرهم مستندًا إلى الحس.

4) أن تكون هذه الشروط في كل طبقات السند.

أقسامه:

1) **المتواتر اللفظي**: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثاله حديث: «**من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**» أخرجه البخاري [110].

2) **المتواتر المعنوي**: هو ما تواتر معناه فقط.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء. انظر: «شرح شرح النخبة» لملا علي القاري، (ص[162] فما بعدها)، وقد ألف العلماء فيه مصنفات من أشهرها:

«الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي.

– «قطف الأزهار» للسيوطي، وهو تلخيص للكتاب السابق.

– «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» لمحمد بن جعفر الكتاني.

(1) في « أ »: «غريبًا».

(2) في «ج»: «قدرته».

(3) مثاله حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» تفرد به عن رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب ثم علقمة عنه، ثم محمد بن إبراهيم التيمي عنه، ثم عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ثم اشتهر. =

تنبيه:

قسموا القلا والترك إلى ثلاثة:

الأول- صد الدلال والحق.

الثاني- صد المعاتبة على أمر يحصل[1].

الثالث- ونعوذ بالله منه صد الملل، ومن الملح:

لو صد عني دلالا أو معاتبة ... لكنت أرجو لكسر القلب ينجبر

لكن ملالا فلا أرجو تعطفه ... وصل الزجاج عسير حين ينكسر

ولآخر:

إن[2] القلوب إذا تنافر ودها ... مثل الزجاجة كسرها لا يجبر

[قال][3]:

[**فرفقا بمقطوع الوسائل ماله ... إليك سبيل لا ولا عنك معدل**]

أقول: **(رفقا)** معمول لمحذوف، **(وماله إليه**[4] **سبيل)** كالتأكيد لما قبله، كقوله بعد **(لا)** **(ومعدل)**[5]، بمعنى: عدول.

= **قلت**: أطلق بعض العلماء على الغريب اسم «الفرد» أيضًا على أنهما مترادفان، وغاير بينهما البعض، وعدهما ابن حجر مترادفين في اللغة والاصطلاح إلا أن (الفرد) أكثر ما يطلق على (الفرد المطلق) والغريب يطلق على (الفرد النسبي).

والفرد المطلق: هو ما كانت الغرابة فيه في أصل السند.

والفرد النسبي: هو ما كانت الغرابة فيه أثناء السند. انظر: «نزهة النظر» (ص[78]، فما بعدها).

(1) في «أ»: «حصل».

(2) في «ج»: «أما»، وفي «أ»: «كأن».

(3) زيادة من «أ».

(4) في «ج» و«أ»: «وماله إليك».

(5) في «ج»: «كقوله بعد لا ولا عنك معدل».

أشار للمقطوع: وهو ما أضيف للتابعين فمن دونهم[1] كما سبقت الإشارة له.

و(**ما**): واقعة على الحديث، أو الخبر، أو الأثر، على الخلاف السابق فليفهم.

قال:

[**فلا زلت في عز منيع ورفعة ولا زلت تعلو بالتجني فأنزل**]

أقول: (**لا**) دعائية، و(**التجني**): ضد التدلل، وقد سبق، وفي البيت براعة المقطع، وهو[2] ختم الكلام بما يشير لقطعه عند[الزيق][3] .

كقوله:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية نافع

أشار للعالي: وهو ما قلت وسائطه[4]، والنازل: ضده، والأول أشرف[5]، ما لم تكن رجال الثاني أعرف.

قال:

[**أوري بسعدى والرباب وزينب وأنت الذي تعنى وأنت المؤمل**]

أقول: أسلفنا الكلام في ذلك أول الكتاب، قيل (**التورية**): من الوراء كأنه جعل أحد المعنيين وراءه، أي: خلفه، لأنه لم يرده.

---

(1) من قول أو فعل.

فمثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: «صل وعليه بدعته».

ومثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: «كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم».

(2) في « أ »: «وهي».

(3) كذا في «الأصل» و«ج».

(4) أي رجال إسناده.

(5) ولهذا ذهب الحاكم وغيره إلى أن طلب العلو في الإسناد مستحب. «معرفة علوم الحديث» ص[113].

قال الإمام أحمد: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»، وقال ابن المديني: «النزول شؤم»، وقيل ليحيى ابن معين، ما تشتهي؟ فقال: «بيت خال وإسناد عال».

أقول: بل من الإراءة، لأنه يري السامع المعنيين، وإن كان المراد أحدهما.

إن قلت: لم يذكر سعدى وما عطف عليها، قلت: بعد تسليم أن المراد أوري في هذه / 20/ القصيدة فليس (حصرًا)[1]، بل المراد: أذكر ألفاظا تورية، فاندرج ألفاظ المصطلح.

قال:

[فخذ أولًا من آخر ثم أولا ... من النصف منه فهو فيه مكمل]

[أبر إذا أقسمت أني أحبه[2] ... أهيم وقلبي بالصبابة مشعل]

أقول: يعني خذ اللفظ الأول من البيت الآخر[3]، ثم الأول من نصفه، فاسم محبوبه فيما أخذته بقطع النظر عن (هيئته) في النظم فهو: (إبراهيم)، ويحتمل أنه أراد فخذ أخذا أولا من جهة الآخر -يعني- خذ[4] (بر) من الكلمة الأولى، ثم خذ في الأول من نصفه، وهو (اه)، وكلاهما من أسمائه تعالى، وإن كان الثاني أعجميًا، ويشير له أوري... إلخ.

أو أنه أشار لحاله، وأنه يهيم، ومع ذلك يبرأ، أي: يسلم من الفجور، لأن حبه غير مذموم شرعًا.

[والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ [أعلم][5]][6].

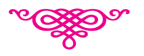
---

(1) في «ج»: «حصر».
(2) في « أ »: «بحبه».
(3) في «ج»: «من أول البيت الأخير».
(4) في « أ »: «فخذ».
(5) سقط من الأصل.
(6) ليس في «ج».



[وقد كمل[1] بعيد[2] صلاة الجمعة سادس عشر صفر[3] سنة سبع وسبعين ومائة وألف[4]، بمسجد سيدنا ومولانا الإمام الحسين، سبط رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[5] والحمد لله وحده[6].

تم هذا الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم[7]][8].



(1) في «ج»: «قال الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقد كمل».
(2) في «ج»: «بعد».
(3) في «ج»: «صفر الخير».
(4) في «ج»: «سنة سبع وسبعين وسبع مئة».
(5) في «ج»: زيادة: «وعلى آله وأصحابه أجمعين».
(6) في «ج»: «والحمد لله رب العالمين آمين».
(7) ورد في حاشية «الأصل» ما نصه: «نقل من نسخة المؤلف رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، سود في غرة جمادى الأولى سنة 1218 ثمانية عشر ومائتين وألف من الهجرة النبوية بخط محمد غنيم السمان».
(8) في « أ »: «وقد فرغ كتابة بعيد الظهر، الذي هو ظهر يوم الأربعاء المبارك، الموافق لسبعة أيام مضت من شهر ذي القعدة المحرم من عام (1280هـ)، ثمانون ومائتان بعد الألف من هجرة من خلق على أكمل وصف، على يد راجي لطف المنان: محمد بن الروبي رمضان، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».
قال محققه غفر الله له: فرغت منه يوم الاثنين 4 شوال 1431 الموافق ل 13 شتنبر 2010 بمدينة مكناس حفظها الله من كل بأس وسائر بلاد المسلمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المحتويات



فهرس الآيات القرآنية



فهرس الأحاديث النبوية



فهرس الأشعار[1]

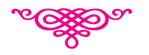
(1) أوردتها حسب ترتيبها في الكتاب.



فهرس الأعلام المترجم لهم



فهرس أنواع علوم الحديث



المصادر والمراجع

ألفية العراقي: نظم الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج، ط. 2/ 1428هـ.

الإلماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: أحمد صقر، دار التراث، ط. 3/ 1425هـ - 2004م.

الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين، ط. 17/ غشت 2007.

إتحاف المهرة بالمبادئ العشرة في أصول علم الحديث: الشيخ/ علي بن إبراهيم حشيش، دار العقيدة، ط. 1/ 1425هـ - 2004م.

الباعث الحثيث: أحمد شاكر، تحقيق الشيخ: صبحي حلاق، مؤسسة الرسالة، ط. 1/ 1429هـ - 2008م.

البدر الطالع: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق الشيخ: صبحي حلاق، دار ابن كثير، ط. 2/ 1429هـ - 2008م.

البردة: للبوصيري.

جامع التحصيل: لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي.

الجواهر السلمانية: أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني، دار الكيان، ط. 1/ 1426هـ - 2006م.

الحطة: أبي الطيب صدِّيق حسن خان القنوجي، تحقيق الشيخ/ علي حسن الحلبي، دار الجيل - بيروت، دار عمار، ط. 1/ 1408هـ - 1987م.

الحديث الضعيف وحُكم الاحتجاج به: الدكتور/ عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، ط. 3/ 1426هـ.

حديث الآحاد وحجيته في تأصيل الاعتقاد: الدكتور/ عبد الله السرحاني، دار الرشد، ط. 1/ 1428هـ - 2007م.

الحديث المرسل: لحصة بنت عبد العزيز الصغير، دار ابن حزم، 1420هـ - 2000م.

اليواقيت والدُّرر: لعبد الرؤوف المناوي، تحقيق الدكتور/ المرتضى الزين أحمد، دار الرشد، ط. 2/ 1428هـ - 2007م.

الكافي في علوم الحديث: لأبي الحسن علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن التبريزي، تحقيق الشيخ/ مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، ط. 1/ 1429هـ - 2008م.

الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت -الشهير بالخطيب البغدادي-، تحقيق: أبي إسحاق إبراهيم الدمياطي، مكتبة ابن عباس.

كتب حذر منها العلماء: لمشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، ط. 3/ 1426هـ - 2005م.

الكبائر: لشمس الدين الذهبي، دار العقيدة، ط. 2/ 1422هـ - 2001م.

لسان العرب: لابن منظور، دار الحديث - القاهرة، 1427هـ - 2006م.

المنهل الروي: لبدر الدين ابن جماعة.

معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط. 1/ 1424هـ - 2003م.

مقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرازوري، تحقيق الشيخ/ طارق عوض الله، دار ابن القيم وابن عفان، ط. 1/ 1429هـ - 2008م، وأحيانًا أُحيل إلى طبعة العتر.

المسلسلات المختصرة: للعلائي.

المنظومة البيقونية: طه البيقوني، دار السلام، ط. 1/ 1422هـ.

محاسن الاصطلاح: لسراج الدين البلقيني.

المحرر في علوم الحديث: لحمد ابن إبراهيم العثمان، الدار الأثرية ط. 1/ 1429هـ - 2008م.

المنار المنيف: لابن القيم، تحقيق العلَّامة: عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دار العاصمة، ط. 2/ 1419هـ - 1998م.

المجروحين: لمحمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، ط. 1/ 1420هـ - 2000م.

معجم المؤلفين: لرضا كحالة، مؤسسة الرسالة.

موسوعة علوم الحديث وفنونه: لعبد الماجد الغوري، دار ابن كثير، ط. 1/ 1428هـ - 2007م.

المدخل إلى علم الحديث: للشيخ/ طارق عوض الله، دار ابن القيم، دار ابن عفان ط. 2/ 1428هـ - 2007م.

مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر ابن عبد القادر الرازي، دار الحديث، 1424هـ - 2003م.

موسوعة نضرة النعيم: إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف: صالح بن حميد، وعبد الله الرحمان بن ملوح، دار الوسيلة، ط. 2/ 1426هـ - 2006م.

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: إشراف وتخطيط ومراجعة: د/ مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية، ط. 5/ 1424هـ - 2003م.

المهذب في علم أصول الفقه المقارن: للدكتور/ عبد الكريم النملة، دار الرشد، ط. 3/ 1424هـ - 2004م.

مجموع فيه من نوادر تراث المالكية: بعناية محمد بن شايب شريف الجزائري، دار ابن حزم، ط. 1/ 1424هـ - 2003م.

النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: لعلي حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط. 6/ 1422هـ.

النكت على مقدمة ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني، تحقيق: مسعود عبد الحميد السعدني وزميله، دار الكتب العلمية، وأحيانًا أُحيل إلى طبعة الشيخ ربيع المدخلي.

صحيح وضعيف الأدب المفرد: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني، دار الصدِّيق، ط. 1/ 1421هـ - 2000م.

صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، قام على نشره الشيخ/ علي حسن الحلبي، دار الزهراء للإعلام العربي - القاهرة.

صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج النيسابوري، باعتناء ياسر حسن وزميله، مؤسسة الرسالة، ط. 1/ 1430هـ - 2009م.

الصوارم الحداد: للشوكاني.

علوم البلاغة: إعداد: راجي الأسمر، دار الجيل، 1426هـ - 2005م.

علم البديع: لعبد العزيز عتيق، دار النهضة.

فتح الباري شرح صحيح البخاري: لشهاب الدين ابن حجر الكناني العسقلاني، تحقيق: فؤاد عبد الباقي، وعبد العزيز بن باز، المطبعة السلفية، ط.1.

فتح المغيث: للسخاوي، تحقيق الشيخ الدكتور/ عبد الكريم بن عبد الله الخضير وزميله، دار المنهاج، ط. 2/ 1432هـ.

فهرس الفهارس: لعبد الحي بن عبد الكبير، اعتناء الدكتور/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط. 2/ 1402هـ - 1982م.

الفكر السامي: للإمام الحجوي الثعالبي الفاسي، اعتناء/ أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، ط. 2/ 1428هـ - 2007م.

قواعد التحديث: لجمال الدين القاسمي، تحقيق الشيخ/ محمد بهجة البيطار، دار النفائس، ط. 3/ 1422هـ - 2001م.

قضاء الوطر: لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم اللقاني، تحقيق/ شادي آل نعمان، الدار الأثرية، ط. 1/ 1431هـ - 2010م.

القاموس المحيط: لمجد الدين الفيروز آبادي، دار الحديث، 1429هـ - 2008م.

الرسالة: لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق الشيخ/ أحمد محمد شاكر، دار التراث، ط. 3/ 1426هـ - 2005م.

روضة المحبين: لابن القيم، تحقيق: يوسف علي بدوي، دار ابن كثير، ط. 2/ 1426هـ- 2005م.

الداء والدواء: لابن القيم، تحقيق: علي الحلبي، دار ابن الجوزي، ط. 1/ 1429هـ.

سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن أشعث السجستاني، تحقيق الشيخ/ الألباني، اعتناء الشيخ/ مشهور آل سلمان، مكتبة المعارف.

سنن الترمذي: لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، مكتبة المعارف.

سنن النسائي: لأبي عبد الرحمان أحمد بن شعيب الشهير بالنسائي، مكتبة المعارف.

سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، مكتبة المعارف.

تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، ط. 1/ 1419هـ - 1998م.

تدريب الراوي: لأبي الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق الشيخ/ طارق عوض الله، دار العاصمة، ط. 1/ 1424هـ - 2003م.

التمهيد: لابن عبد البر، طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

التقييد والإيضاح: للعراقي، تحقيق الشيخ/ أسامة بن عبد الله خياط، دار البشائر الإسلامية، ط. 1/ 1425هـ - 2004م.

تحرير علوم الحديث: ليوسف الجديع، توزيع: مؤسسة الريان، ط. 2/ 1425هـ - 2004م.

تحقيق الرغبة في توضيح النخبة: للدكتور/ عبد الكريم الخضير، دار المنهاج، ط. 2/ 1427هـ.

تمام المنة: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الثقافة، ط.2.

التعليقات الأثرية: لعلي حسن الحلبي، الدار الأثرية.

التدليس أحكامه وآثاره النقدية: لصالح الجزائري، دار ابن حزم، ط. 1/ 1422هـ - 2002م.

تيسير مصطلح الحديث: للدكتور/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، ط. 10/ 1425هـ - 2004م.

تاريخ عجائب الآثار: لعبد الرحمان بن حسن الجبرتي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط. 1/ 1417هـ - 1997م.

ترتيب المدارك: للقاضي عياض.

تفسير القرطبي: لأبي عبد الله القرطبي، دار البيان العربي، ط. 1/ 1429هـ - 2008م.

خزانة الأدب: لتقي الدين ابن حجة الحمودي.

ظلال الجنة في تخريج السُّنة: للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط. 5/ 1426هـ - 2005م.

شروط الأئمة الستة: لابن طاهر.

شروط الأئمة الخمسة: للحازمي.

الشذا الفياح: لبرهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط.1/ 1428هـ - 1998م.

شرح البيقونية: لمحمد بن صالح العثيمين، دار الآثار.

شذرات الذهب: لعبد الحي بن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ط. 1/ 1413هـ - 1992م.

شرح شرح نخبة الفكر: لعلي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وزميله، دار الأرقم.

